مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــ المجلد : 10 / العـدد: 01 (جانفي 2022) ص 862– 890
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو

The Social Contract at Jean Jacques Rousseau

جمال برقاي [1]، الأستاذ الدكتور : رياض طاهير 2
BERKAI Djamel [1].DR: TAHIR Riadh [2]
1 جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، djamelberkai6@gmail.com
2 جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، tahirriad64@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/25	تاريخ القبول: 2021/10/12	تاريخ النشر: 2022/01/25

الملخص: إن جان جاك روسو jean jacques rousseau 1712–1778 من خلال نظريته في العقد الاجتماعي يريد إعطاء البديل للمجتمع السياسي الفاسد وللحضارة والتقدم الذي أسس للتفاوت بين الناس. وإعادة بناء مجتمع سياسي فاضل يقوم على العقد الاجتماعي. وإن الهدف من هذا البحث هو تحليل التنظيم الاجتماعي والتأسيس والفلسفي الذي تقوم عليه الحضارة. وإن المنهج الذي استخدمناه هنا هو المنهج التحليلي المقارن حيث قمنا بتحليل نظرية توماس هوبز ونظرية روسو في العقد الاجتماعي. فهوبز يريد الدفاع والتأسيس لنظام حكم مطلق أما روسو فيريد التأسيس لنظام حكم فاضل يقوم على الحرية والرضا ويؤسس بواسطة العقد الاجتماعي وإن الإرادة العامة هي التي ستسيره فيما بعد : عن طريق القانون الناجم منها.

الكلمات المفتاحية: الحالة الطبيعية .، العقد الاجتماعي.،الحالة المدنية.، الإرادة العامة.،القانون .

Abstract:

Jean Jacques Rousseau 1712-1778, through his theory of the social contract, wants to give an alternative to the corrupt political society and to the civilization and progress that established inequality between people: the rebuilding of a virtuous political society based on the social contract. The aim of this research is to analyze the social organization, foundation, and philosophy on which civilization is based. The method we used here is the comparative analytical method , where we analyzed Thomas Hobbes' theory and Rousseau's theory of the social contract. Hobbes wants to defend and establish an absolutist system of government, while Rousseau wants to establish a virtuous system of government based on freedom and consent and established by the social contract and that the general will is the one that will guide it later through the law resulting from it.

Keywords: the state of nature; the social contract; the state of civil; general will; the law.

[1]**المؤلف المرسل**: جمال برقاي ، **الإيميل**: djamelberkai6@gmail.com

1.مقدمة:

إن المسألة التي عالجها روسو في عصره هي مسألة الشر، وإن الشر الذي يتكلم عنه روسو هنا ليس الشر الميتافيزيقي الذي تتكلم عنه الكنيسة والمتمثل في الخطيئة الأولى.– وإنما الشر المتجلي والمتمثل في التفاوت والاستغلال والاستبداد والفساد الأخلاقي الذي كان يعيشه الانسان في القرن الثامن عشر في أوروبا. وتساءل هل هذا الشر لصيق بالإنسان وأنه محكوم عليه أن يعيش معه وليس له القدرة من الخروج من هذه الوضعية وهذه الأزمة، أم أن الانسان له القدرة بفضل العقل والأنوار التي يمتلكها باستحداث حلول جديدة من أجل الخروج من هذا الوضع المتأزم الذي يعيشه الانسان، وأن هناك حل للخروج من هذا التفاوت والاستغلال والاستبداد والاضطهاد ؟ وإن روسو يعتبر من أهم رواد **فلاسفة العقد الاجتماعي،** حيث أسس لنظرية ذات أهمية في ميدان الفلسفة السياسية والاجتماعية: حيث قام بعمل تحليلي ونقدي للحضارة الغربية، وللتقدم في القرن الثامن عشر. حيث أراد أن يعطي الحل للاستبداد والطغيان السياسي، والاضطهاد وللفساد وللاستغلال والتفاوت الاصطناعي وللفساد الأخلاقي، والقهر السلطوي الذي كان آنذاك يمارس من طرف الكنيسة والنظام الاقتصادي الإقطاعي، والأنظمة الملكية المستبدة والطاغية الذي كانت تعيشه فرنسا خاصة وأوروبا عامة. حيث أراد روسو أن يقوم بعملية نقد وتحليل للحضارة الأوروبية وللمجتمع الأوروبي وللتقدم والتطور العلمي والتقني: الحاصل آنذاك حيث أفقد الإنسان إنسانيته وحريته وطيبته وخيريته، وأصبح الإنسان يعيش في عبودية وفي أغلال مصطنعة، وفي اغتراب واستغلال كرسته الملكية الفردية والتفاوت الاصطناعي، المبني على القوة والاحتكار بلا حدود وعلى الأنانية والتسلط، والسيطرة على الآخرين وقهرهم .

إن لإشكالية الرئيسية التي أردنا أن نعالجها في بحثنا هذا هي كالآتي: ما طبيعة العقد الاجتماعي عند "روسو"؟ وما هي أسس العقد الاجتماعي عند "روسو" ؟ فهل "روسو" يعتبر أن الحضارة الغربية مفسدة بطبيعتها ؟ أم أن الإنسان لم يختر المسار الصحيح لهذه الحضارة ومن ثم يكمن الحل في تصحيح مسار الحضارة الغربية.

واستعملنا في تحليلنا لهذه **الإشكالية: المنهج التحليلي المقارن بين روسو وأحد فلاسفة العقد الاجتماعي والذي هو: هوبز. لتحليل موضوعنا هذا الذي نحن بصدد دراسته.**

1.1.محور أولي حول : –ضبط المفاهيم :

أ–**العقد :**" يعتبر العقد الأداة القانونية التي يعتمد عليها الأفراد لتلبية حاجاتهم اليومية ورغم تعدد العقود إلا أنها تشترك في اعتبارها اتفاق بين إرادتين على إحداث أثر قانوني ويعتبر العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة

أشخاص نحو شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما. إذ يتجلى دور الإرادة في العقد من خلال: استعمال المشرع لكلمة اتفاق." (عثماني، 2018، صفحة 1)

ب – الاتفاق: "وتدل كلمة اتفاق على تطابق إرادة أطراف العقد على محل الالتزامات. وتبدو العلاقة وطيدة بين إرادة المتعاقد من جهة باعتبارها مصدر للالتزامات التعاقدية والمصلحة الشخصية للمتعاقد من جهة أخرى، إذ من الصعب في الواقع تصور قيام المتعاقد بإبرام عقد دون وجود دافع الى التعاقد، من هذه الزاوية تظهر أهمية الدافع الى التعاقد باعتباره عنصر فعال في الإرادة. والدليل على ذلك هو اعتبار المشرع السبب كركن في العقد". (عثماني، 2018، صفحة 1).

ج–العقد الاجتماعي: "هو اصطلاح استخدمته نظريات فلسفية وفقهية في القانون والسياسة ترى أن العلاقة بين الحكام والشعب تقوم وفقا لعقد يحدد شروط تلك العلاقة ومن أشهر القائلين بهذه النظرية نجد :(هوبز .لوك .روسو)." (ضيف، 1999، صفحة 22) . "وهو اتفاق يفترض إبرامه بين الشعب والحاكم أو بين أفراد الشعب لإنشاء الهيئة السياسية وتحديد حقوق كل من الحكام والمحكومين فيها." (ضيف، 1999، صفحة 115)

إن غاية الدولة عند" لوك" هي تحقيق المنفعة "ومن هنا ينشأ التعاقد الاجتماعي عند "لوك"، الذي ينص بأن ينقل الأفراد سلطاتهم الى شخص، أو بضعة أشخاص يكونون حكومة وتكون مهمة هذه السلطة السياسية هي محافظة الحقوق الطبيعية وحمايتها. وينص العقد على ألا يتنازل الأفراد إلا بقدر ما يتيح للسلطة أن تقوم بواجباتها للدفاع عن مصالحهم. ولا يجوز هذا الانتقال الى الحالة السياسية إلا برضاء الأفراد سواء بالرضاء الصريح أو الضمني فالفرد يكتفي بإرادته الحرة مع غيره من الأفراد على الاتحاد في جماعة هدفها حفظ بقائهم وضمان استقرارهم. فرضاء الفرد إذن هو أصل قيام الدولة والسلطة السياسية والحكومة وليست السلطة الأبوية كما يذهب أنصار السلطة الوراثية أو الاستبداد ." (مطر، 1995، صفحة 69)

"وينص العقد الاجتماعي الذي يولى به الناس السلطة للحاكم أن الحاكم يعتبر طرفا في هذا العقد شأنه شأن المحكوم. وإذا قصر أحد الطرفين في تنفيذ العقد أصبح الطرف الآخر في حل من الالتزام بتعهداته. وبناء على ذلك يكون العقد لاغ. ومن هنا اختلفت صيغة العقد الاجتماعي عند "لوك"، عما كانت عليه عند "هوبز" ذلك لأنه في حين إعتبر هوبز العقد الاجتماعي دائما، ومطلقا ذهب "لوك" الى أنه موقوت بمحافظة المتعاقدين على التزاماتهم، وفي حين إعتبر "هوبز" تنازل المواطنين عن حقوقهم مطلقا ذهب "لوك" الى أنه تنازل عن القدر الذي يضمن قيام السلطة العليا بواجباتها. وبينما ذهب هوبز إلى أن الحاكم ليس طرفا في العقد وغير ملزم بأي قيد أو التزام. ذهب "لوك" الى ضرورة اعتباره طرفا في العقد حتى لا يجنح الى الظلم والاستبداد ." (مطر، 1995، صفحة 69)

د–الميثاق:" في القانون هو ما يتعاهد أو يتحالف عليه رسميا شخصان أو أكثر، وهو رابطة تتألف من أجل عمل مشترك. مثل : –ميثاق حقوق الانسان في القانون، وهو قانون الأفراد ويعبر على الخلاصة الأساسية لحقوق مجموعة من الناس.–وميثاق الأمم المتحدة وهي وثيقة سياسية تتضمن مبادئ الأمم والقواعد الأساسية المتفق عليها من أجل احترامها في الممارسة ." وإن فكرة الميثاق في حد ذاتها فكرة قديمة قدم النظريات السياسية والدينية والاقتصادية مهما كانت منزلتها باهتة وهامشية في العصور القديمة والعصور الوسطى وأما فكرة الشرعية فارتبطت هي أيضا منذ القدم بفكرة الحق سواء كان الحق مسبقا على القوة أو كانت القوة مسبقة على الحق ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 12)

هـ–الحقوق الطبيعية :" هو اصطلاح يطلق على مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الانسان بوصفه إنسانا فهي حقوق نابعة من طبيعته الإنسانية دون الحاجة للنص عليها أو تقريرها في مواثيق أو دساتير أو قوانين وضعية وتسمى أيضا بالحقوق الأساسية للإنسان، وذلك وفقا لنظرية القانون الطبيعي . " (ضيف، 1999، صفحة 14).

2. هدف روسو من مؤلفه العقد الاجتماعي:

إن غرض روسو في مؤلفه العقد الاجتماعي هو البحث عن كيفية تأسيس مجتمع فاضل مبني على التعاقد والاتفاق والرضا، والذي ستسيره الإرادة العامة والقانون، ولتصحيح الحضارة والمجتمع السياسي الفاسد والذي أسسه التقدم والتفاوت الاصطناعي والملكية الفردية والاستغلال. حيث يقول روسو في كتابه في مقال أصل التفاوت": وكون كل تقدم حدث بعد ذلك خطوة نحو الكمال في الظاهر، ونحو هرم النوع البشري في الحقيقة." (روسو، في أصل التفاوت بين الناس، 2011، صفحة 73) . وإن هذا التقدم هو السبب الرئيسي في دخول البشرية في متاهات كانت في غنى عنها مع ظهور الملكية الفردية والتملك والإنسان التاريخي والتفاوت الاصطناعي، والذي أدى الى صراعات واقتتال وتناحر بين الإنسانية،وكان لظهور المعادن مثل الحديد دور كبير في إحداث هذه الثورة والتغيير الراديكالي .حيث يقول روسو في هذا: "وكان التعدين والزراعة ذلك الفنين اللذين أدى اكتشافهما الى هذا الانقلاب الكبير، هما اللذان مدنا الناس واهلكا النوع البشري." (روسو، في أصل التفاوت بين الناس، 2011، صفحة 74).

وتواصل هذا التطور في الأحداث والتقدم، والتفاوت إلى الصراع والتناحر مع تأسيس المجتمع السياسي الفاسد، من أجل التملك أكثر والسيطرة على الآخرين، واستعبادهم شر استعباد،حيث تتراكب فتوحات الحضارة والتقدم مع لامساواة متناهية، وتقترن النجاحات التي يحرزها بعض الأفراد بانحطاط الجنس البشري،ولقد افسد التقدم الطبيعة البشري شر إفساد،وقد دار صراع لا هوادة فيه بين حق الأقوى وحق شاغل الأرض الأول وغدا المجتمع الوليد مسرحا لحرب ضارية، "وأدى المجتمع السياسي الناشئ الى أشنع الحروب، وبما أن النوع البشري المهين

الحزين لم يستطع بعد أن يرجع القهقرى، ولا أن يعدل عما اتفق له من كسب مشؤوم. وبما أنه لم يعمل لغير ما فيه فضوحه بإساءة استعماله الخصائص التي تشرفه، فإنه وضع نفسه على حافة الهلاك ." (روسو، في أصل التفاوت بين الناس، 2011، صفحة 78).

فمع تأسيس المجتمع السياسي الفاسد أصبح الظلم والتفاوت مدستر، فتم التشريع لاستغلال الضعفاء من طرف الأغنياء وإلى قهرهم واستعبادهم، وسلبهم ملكيتهم وحريتهم وذواتهم، فأصبح الانسان مقهور سياسيا، ومستغل اقتصاديا أينما تنظر تراه مكبل في أغلال، ولم تكن ملكية الأرض مضمونة بما فيه الكفاية وكان لابد من تدبر وسائل جديدة لحمايتها، وقد لجأ الأغنياء وهم أول المتضررين من هذه الحرب إلى الحيلة للإيقاع بالفقراء،"وذلك ما كان،أو وجب أن كان ،أصل المجتمع والقانون اللذين ربطا الضعيف بقيود جديدة ومنح الغني قوى جديدة، فقضي على الحرية الطبيعية من غير رجوع وثبت قانون التملك والتفاوت الى الأبد، وحولا اغتصاب لبقا الى حق لا ينقض وسخر الجنس البشري للعمل والعبودية والبؤس نفعا لبعض ذوي الطموح." (روسو، في أصل التفاوت بين الناس، 2011، صفحة 80) .

فتطورت الأمور الى الأسوأ وإلى نقطة اللا رجوع في الصراع وإلى وضع لا يمكن فيه الرجوع الى الوراء فحدثت حروب دامية واقتتال بين أفراد الإنسانية، فانفجرت حروب ضارية في نهاية المطاف لا نهاية لها ولم ترى البشرية بعد ذلك نافذة الخروج منها. حيث يقول روسو في هذا الصدد: "ثم ظهرت الحروب القومية والمعارك والمقاتل والآثآر التي أرعشت الطبيعة وصدمت العقل وجميع هذه المبتسرات الفظيعة التي تضع شرف سفك الدماء الإنسانية في رتبة الفضائل." (روسو، في أصل التفاوت بين الناس، 2011، صفحة 80). فأدى هذا الظلم والاستبداد الطغيان الى حدوث فوضى وارتباكات كبيرة وكل هذا ساعد على خلق أجواء من الريبة والحقد المتبادل بين أفراد المجتمع أدت الى سقوط الدولة الجمهورية والى تلاشيها والى دخول المجتمع في حروب دامية، وعندما ظهرت فكرة التملك برز الحسد وأصبح الشر متأصلا في الانسان، وأمسى التفاوت بين البشر مستشريا مستعصيا: "ومن بين هذه الارتباكات والثورات رفع الاستبداد رأسه الفظيع بالتدريج، وافترس كل ما وجده صالحا صحيحا في جميع أقسام الدولة، فانتهى أخيرا الى دوس القوانين والشعب وإلى القيام على أنقاض الجمهورية، وكانت الأزمنة التي سبقت هذا التحول الأخير أزمنة اضطرابات وكوارث، غير أن الجميع قد ابتلع من قبل الغول في نهاية الأمر، وعاد لا يكون للشعوب زعماء ولا قوانين بل طغاة فقط." (روسو، في أصل التفاوت بين الناس، 2011، صفحة 92).

هكذا يصف لنا روسو التقدم والحضارة والمجتمع السياسي الفاسد المبني على التفاوت والاستغلال والذي أدى الى هلاك النوع البشري: لذى نجده يبحث عن البديل لهذا الوضع المأسوي الذي وصل إليه الانسان الطبيعي، وعما إذا كان من الممكن أن يوجد في النظام السياسي: معيار جديد وبديل لوضع: قانون للحكم يكون مشروعا وشرعيا، وثابتا وموضوعيا بإعتبار البشر كما هم موجودون، وباعتبار القوانين والنواميس: كما يجب أن تكون، لتصحيح هذا المجتمع السياسي المتحضر والفاسد أخلاقيا.حيث يقول روسو في هذا الصدد: في الكتاب الأول: "أريد أن أبحث في النظام المدني هل يمكن أن تكون هناك بعض الأسس الإدارية الشرعية والحقيقية والثابتة: باعتبار البشر كما هم كائنون وباعتبار القوانين كما يمكنها أن تكون. وسوف أسعى في هذا البحث إلى أن أقرن دائما بين ما يسمح به الحق وما تقضي به المصلحة، من أجل أن لا تحصل تفرقة أبدا بين العدالة والمنفعة." (rousseau, du contrat social, 1963, p. 8) .

هنا يجيب روسو لماذا عرض لنا هذا الموضوع، ولماذا يكتب في السياسة وفي الفلسفة السياسية والاجتماعية أي في ما يجب أن يكون، لكي يعطي لنا البديل للمجتمع السياسي الفاسد، والذي هو المجتمع السياسي الفاضل الذي يعيش فيه إميل المواطن الصالح، والذي تكلم عنه روسو في كتابه إميل أو في التربية: والذي سيتربى تربية طبيعية. حيث يقول هذا الصدد: " وقد يطلب مني أحدهم هل أنا أميرا أم مشرعا لكي اكتب في السياسية؟ أجيب: بلا– ولهذا السبب أكتب في السياسة . ولو كنت أميرا أو كنت مشرعا، لما ضيعت وقتي في قول ما يجب فعله. بل كنت سأفعله أو سأسكت". (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 79).

هنا يدخل روسو في صلب الموضوع ليعالج المسألة السياسية، والتي هي الحلقة الأساسية في مشروعه الفلسفي، والفكري السياسي والاجتماعي:– لأنه يريد تأسيس مجتمع سياسي جديد وفاضل، مبني على الأخلاق والرضا والترخيص، والتعاقد بين الناس فيما بينهم، لتأسيس الدولة القائمة على الإرادة العامة والقانون والحرية والمساواة. حيث يقول في هذا الصدد: "وإذا ولدت مواطن دولة حرة عضوا من أعضاء صاحب السيادة. فمهما كان تأثير صوتي في الشؤون العمومية ضعيفا فإن حقي في التصويت عليها كاف لأن يوجب علي تكويني المعرفي بها. ". (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 79)

1.2 الحالة الطبيعية عند "جان جاك روسو":

ذهب "روسو"إلى أن حالة الطبيعة الأولى كانت هانئة سعيدة سادها الخير والطمأنينة، وانتشرت فيها الفضيلة وأن الانسان كان يعيش حر حرية طبيعية، وفي وئام مع الطبيعة، وكانت الطبيعة تمده بكل ما يحتاجه من خيرات لتلبية حاجياته البيولوجية. "وأن الإنسان كان مساويا لكل إنسان آخر، إذ لم يكن هناك أدنى تمييز بين الإنسان وأخيه الإنسان، ولم يكن هناك حاكم ولا محكوم. ولا متعلم ولا جاهل، ولا غني ولا فقير، حيث كان كل

إنسان مساوي تماما لكل إنسان آخر، ولبقية أقرانه من الناس." (المعطي، الفكر السياسي الغربي ، 1993، صفحة 291). وأن الانسان الطبيعي كان رؤوفا بأقرانه من البشر، ولا يمكن أن يؤذي أي كائن ما كان حيوانا أو نباتا، وكان الانسان الأول يتمتع بقوة جسمانية مرنة وبحركة سريعة تمكنه من الهروب من الحيوانات المفترسة، "وأن الإنسان كان مطابقا في كل زمن كما عليه الآن: يمشي على رجلين ويستعمل يديه كما نستعمل نحن أيدينا اليوم. مجبلا أنظاره في جميع أنحاء الطبيعة. رافعا عيناه إلى العلاء يقيس بهما سعة السماء الممتدة الأطراف". (روسو، في أصل التفاوت بين الناس، 2011، صفحة 38) .

وإذا نظرنا إلى الانسان الطبيعي كما خرج من يدي الطبيعة، رأيناه حيوانا أقل قوة من بعض الحيوانات، وأقل خفة من بعضها الآخر، ولكن إذا أخذنا بجميع ما فيه وجدناه أفضل، وأنفع تكوينا منها كلها، وكانت الطبيعة قد وفرت له كل ما يحتاجه من غذاء وماء ومرقد ومسكن، فكانت الطبيعة أغنته من كل ما يبغي: ويقول روسو في هذا الصدد:"ها إني أراه قاعدا تحت شجرة بلوط؛ ساقيا عطشه من أول جدول ماء، واجدا سريرا لنومه عند جذع أول شجرة أمدته بوجبة طعام وهكذا تكون: –جميع حاجياته قد قضيت." (روسو، في أصل التفاوت بين الناس، 2011، صفحة 38).

ولم يكن الإنسان الأول محتاجا إلى معونة الآخرين، ولم يكن جبانا يرهب كل قوة حوله، كما ذهب "مونتيسكيو:1689– 1755"« Montesquieu » ، ولم يكن وحشا أنانيا يحارب الجميع كما ذهب إلى ذلك "هوبز:1588–1679" « thomas Hobbes ». وكان رؤوفا بأقرانه من البشر، وكان يتألم لما كان يصيبهم من أمراض أو كل سوء يصيبهم. لقد كان الانسان في الحالة الطبيعية يعيش في الغابات بين الحيوانات، وكان يحصل غريزيا كل ما يلزمه من أجل العيش. لقد كان يهاب فقط من المرض والموت والجوع. حيث يرى"روسو": أن الخوف والحروب والصراع، والقتال والأنانية لم تظهر إلا في حالة المجتمع المدني، وذلك لأن الحياة البسيطة والمنعزلة والغريزية: التلقائية للإنسان الأول لا يمكن أن تتضمن هذه الشرور، فعندما دخل الانسان معترك التاريخ مع ظهور الملكية الفردية والمجتمع السياسي الفاسد والإنسان التاريخي، أصبح الانسان فاسد أخلاقيا، ومستغل اقتصاديا ومقهور سياسيا، أينما تنظر تراه مكبل في أغلال اصطناعية صنعها هو بنفسه. "فالإنسان الطبيعي لم تكن له علاقة مع أقرانه من البشر الآخرين؛ حتى ولم يكن بحاجة إلى معرفة أحد منهم شخصيا؛ وليس هو عرضة إلا القليل من الشهوات؛ إنه يكفي نفسه بنفسه؛ وليس له إلا العواطف والمدارك التي تتطلبها هذه الحالة؛ ولا ينظر إلا إلى ما يظنه مفيدا له وقد عزا إليه" روسو" غريزتين أساسيتين: – الغريزة الأولى:– تدفعه إلى المحافظة على وجوده، وإن الخيرات التي يعرفها في العالم هي:– الطعام والأنثى والنوم والراحة. أما الشرور الوحيدة التي يخشاها فهي الجوع والألم." (كريسون، 1988، صفحة 80). لقد كان لديه أقران يعيشون مثله مبعثرين، لكنه لا يقيم أي علاقة معهم، فلم يكن بحاجة الى مساعدتهم أو عونهم، ولم تكن بينه وبينهم أي نوع من العلاقة الأخلاقية أو الواجبات المشتركة، وكان الانسان الطبيعي يعيش حياتا بهيمية، لا يعرف فيها إلا الأكل والنوم والأنثى وكان يتغذى مما تمده له الطبيعة، كان ينام تحت الشجرة ويشرب من أول جدول يلقاه أمامه، وبهذا تكون حاجياته قد قضيت .

– والغريزة الثانية هي استعداده للرحمة: وكره فطري لرؤية أبناء جنسه يتألمون وكان له مبدأ السخاء والسماح والإنسانية والرعاية وكان يتألم عندما يرى أقرانه من البشر يتألمون ويمرضون ويموتون، حيث يتبع رجل الطبيعة إذن المثل القائل: "إعمل صالحك بأقل ضرر ممكن تسببه للغير"؛ وحينما يأكل، ويشبع الإنسان الطبيعي:"فهو في سلام مع الطبيعة كلها؛ وصديق جميع أبناء جنسه وإنه صالح من طبيعته. شيئان فقط يميزانه إذن: عن الحيوانات التي يعيش فيما بينها: – أ– أن له إرادة حرة بدلا من أن يكون أسيرا لغرائزه وإن هذه الإرادة هي التي تميزه من الحيوانات أكثر ما يميزه منها الفهم." (كريسون، 1988، صفحة 81).

وإن الحالة الطبيعية أو الطور الطبيعي عند روسو إنما هو نموذج نظري سالب " إيبستيمي خالص"، يستخدمه "إستخداما إفتراضيا شرطيا، " لتفسير الطور المدني واستخدمه كمنهج رياضي فلسفي لتبرير نظرية العقد الاجتماعي. وإن روسو يرى أن الانسان الطبيعي كان حر حرية طبيعية، وكان يعيش في وئام وفي انسجام مع الطبيعة في الحالة الطبيعية. وكان يتمتع بحقوقه الطبيعية، وعندما دخل معترك التاريخ مع ظهور الملكية الفردية،والتفاوت الاصطناعي ، وظهور الانسان التاريخي والمجتمع السياسي الفاسد : فأصبح فاسد أخلاقيا ومستغل اقتصاديا ومقهور سياسيا، أينما تنظر تراه في أغلال وفقد حقوقه الطبيعية وحريته الطبيعية أصبح يعيش في اغتراب واضطهاد من طرف المؤسسات الاصطناعية الفاسدة التي خلقها هو بنفسه. حيث يقول روسو في هذا الصدد في الفصل الأول: وموضوع الكتاب الأول: "ولد الانسان حرا، وفي كل مكان تراه في أغلال، ويعتقد بأنه هو سيد الآخرين ولكنه لا يدري بأنه هو أكثر عبودية منهم. كيف حدث هذا التغيير؟ لا أدري.–ما الذي يجعله شرعيا؟– أعتقد بأنني استطيع أن أحل هذه المشكلة". (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 79).

كون الإنسان كان يعيش في الحالة الطبيعية في هناء وأمان، فإنه كان يتمتع بالحرية الطبيعية وبالحقوق الطبيعية الأخرى، ثم فقدها مع ظهور الملكية والمجتمع السياسي الفاسد وأصبح مكبل يعيش في اغتراب واضطهاد وفي أغلال اصطناعية هو صنعها بنفسه، وهي المؤسسات السياسة الفاسدة والقوانين التعسفية، والمبنية أيضا على القوة والتعسف والاضطهاد، والتي تحمي حقوق الأغنياء وتضطهد الفقراء وتستغلهم شر استغلال والمبنية على التفاوت الاصطناعي، وأصبح فيها الظلم مدستر. –حيث يقول في هذا الصدد: " أما إذا لم أقدر أن القوة وما ينجم عنها من نتائج: سأقول طالما يكون الشعب مجبرا على الطاعة فيطيع . –فإن هذا خير له. (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 79).

وإن الأنظمة الاجتماعية والسياسية والجهاز الاصطناعي أو الدولة، مبني على اتفاقيات وتعهدات بين أفراد المجتمع وبين الحكام لتأدية غرض ما: وهو المنفعة العامة والخير العام والصالح العام. وإن غاية الدولة عند روسو وفلاسفة العقد الاجتماعي هي تحقيق المنفعة للمواطنين وعندما لا تحقق الدولة هذا الغرض وجب تغيير الحكومة، بالحكومة التي ستؤدي هذا الغرض، فروسو هنا يطرح مسألة الإلزام السياسي بين الحكام والمحكومين. حيث يقول روسو في هذا الصدد: "– وإما أنه لم يكن هناك من حق أبدا في أن تسلب منه.– لكن النظام الإجتماعي حق مقدس يستخدم قاعدة لجميع الحقوق الأخرى.بيد أن هذا الحق لا يأتي أبدا من الطبيعة فهو بالتالي

مؤسس على اتفاقيات. والمقصود إنما المعرفة بهذه الاتفاقيات." (rousseau, du contrat social, 2009, p. 07)، وإن الاتفاق والرضا والتعاقد هو المبدأ الأساسي لقيام الأنظمة السياسية المشروعة، والتي من حقها القيام بمهام سن القوانين وتنفيذها ومزاولة السيادة والحكم على المستوى الداخلي والخارجي للدولة، ومن ثمة على المواطنين الطاعة لأنهم يعتبرون هم مصدر هذه السلطة والتي هي الإرادة العامة الكلية للشعب.

2.2. في أصل المجتمعات البدائية وتكوين الأنظمة الاجتماعية :

إن الأسرة تعتبر بمثابة أولى التجمعات الإنسانية، وتعتبر بمثابة الأنموذج المصغر للدولة فالأب يعتبر بمثابة الحاكم، أما باقي أفراد الأسرة فيعتبرون بمثابة المواطنين الذين يشكلون الدولة، والعلاقة التي تربطهم به هي الحماية وحفظ بقائهم. حيث يرى روسو:"أن الأسرة هي من أقدم المجتمعات البشرية وأكثرها طبيعية. وأن الأولاد لا يبقون طويلا في صلة مع أبيهم إلا عندما يكونون بحاجة إليه." (rousseau, du contrat social, 2014, p. 20).

وإن علاقة الأولاد بالآباء هنا هي علاقة حاجة، ومنفعة، والتي هي الحماية وحفظ البقاء، وعندما تنتهي هذه الغاية والمهمة يصير الأبناء أحرار مستقلين عن سلطة الآباء، وإن الأسرة أيضا تستمر في الوجود وتقوم على اتفاق بين أفرادها، والذي يضمن ديمومة كينونتها. حيث يقول في هذا الصدد: "فأما وقد أصبح الأولاد في حل من طاعة أبيهم التي كانت واجبة عليهم. فأما وقد صار الأب في حل من رعاية الأولاد التي كانت واجبة عليه. دخلوا جميعهم على حد سواء في طور الاستقلال. وإذا ما مكثوا متحدين لم يعد ذلك بالفطرة الطبيعية، بمقتضى الإرادة، وهكذا فإن الأسرة نفسها لا تستمر باقية إلا على وجه الاتفاق". (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 80). وإن الإنسان لا يبق دائما تحت الرعاية الأسرية، إذا ما بلغ سن الرشد وأصبح قادرا على كفالة نفسه وبقائه، ومن هنا يصبح سيدا لنفسه وحاكما لذاته فإنه سيستقيل وينفصل فيما بعد عن السلطة الأسرية والأبوية، وسيصبح فيما بعد شخصا مستقلا ومسؤولا عن شخصه وأفعاله، ويصبح إنسان حر ويتكفل بنفسه لوحده. حيث يقول روسو في هذا الصدد:"فأما هذه الحرية المشتركة فنتيجة طبيعة الإنسان. وأما سنة الإنسان الأول هي الحرص على بقائه هو بالذات. كما أن الرعاية التي يبدأ بها هي التي يدين بها لنفسه. فإذا بلغ سن الرشد، وأصبح حكما أوحد في اعتبار الوسائل الكفيلة وبقائه، صار بهذا سيدا على نفسه هو بالذات. (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 80).

ويعتبر روسو أن الأسرة هي بمثابة النموذج الأصلي، والأصيل والأول للمجتمعات، وللمجتمعات السياسية ويتجسد الأب في صورة الحاكم أما الأولاد فيعتبرون بمثابة الشعب. ويرى روسو أن الجميع يولدون أحرار، ويتمتعون بالحرية الطبيعية فلا يتنازلون عنها إلا بمقابل المنفعة. فالإنسان حر حرية طبيعية في الطور الطبيعي. أما في المجتمع المدني يكون حر حرية مدنية، عندما يخضع لطاعة القانون. حيث يقول روسو في هذا الصدد:"

ويمكن أن تعد الأسرة إذن أول نموذج للمجتمعات السياسية، حيث يكون الرئيس في صورة الأب والشعب صورة الأولاد". (rousseau, du contrat social, 2012, p. 04) .

وتعتبر الأسرة الأنموذج الأول الطبيعي المقابل للمجتمع المدني، وللجهاز الاصطناعي كما يسميه هوبز. وإن هوبز ينتمي إلى فلاسفة العقد الاجتماعي، الذين يدعون إلى الحكم المطلق، " وينكر غروسيوس: 1553–Grotius 1645 قيام كل سلطة شرعية نفعا للمحكوم فيهم." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 80).

ويرى "غروسيوس" و"هوبز" أن الحاكم لديه سلطة مطلقة، وسيادة مطلقة على الشعب كونه لم يكن طرفا في العقد الاجتماعي، ويشبه غروسيوس الأجناس البشرية بقطعان من الحيوانات، فيكون لكل قطيع حاكم. حيث يقول روسو في هذا الشأن :"وعند "غروسيوس" أن من المشكوك فيه، إذن كون الجنس البشري تابعة لفئة من الناس، أو كون هؤلاء من الناس تابعين للجنس البشري، ويبدو في جميع كتابه ميله إلى الرأي الأول. وهذا هو شعور "هوبز" أيضا، وهكذا يكون النوع البشري مقسوم إلى قطعان من الحيوانات فيكون لكل قطيع منها حاكمه الذي يرعاه ليلتهمه". (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 81). وإن **هوبز** هنا يدافع عن الحكم المطلق وعن السيادة المطلقة، حيث يرى أن الحاكم لديه حكم مطلق وسيادة مطلقة على الشعب كونه غير ملزم بمواد العقد الاجتماعي، وليس لديه إلزام اتجاه الشعب إلا حمايته وتحقيق أمنه الداخلي والخارجي لأنه لم يكن طرفا في العقد. "وإن تفكير كاليغولا يعود بنا إلى تفكير هوبز وغرسيوس. وإن أرسطو384 ق.م–322 ق.مAristote قبلهم قال بأن الناس ليسوا متساوين طبيعيا وأن بعضهم يولد للعبودية، والآخرون يولدون للسيطرة على الآخرين." (rousseau, du contrat social, 1988, p. 07).

ونرى أن أرسطو هنا لديه نظرة غير إنسانية حيث يرى أن العبيد ليسوا بشر حيث يعتبرهم أرسطو بمثابة آلة لتحريك دواليب الإنتاج في المجتمع الطبقي الأثيني القديم لأنه يعتبر مثل أستاذه (أفلاطون:428 ق.م – 348 ق.م Platon م) الذي يؤمن بالطبقية في المجتمع اليوناني. حيث يقول روسو أيضا:"كان أرسطو قد أخذ النتيجة مأخذ السبب: فكل من يولد من البشر في حضن العبودية، إنما يولد لأجل العبودية. وإن هذا الأمر يقيني لا مزيد عليه. يخسر العبد كل شيء وهم في أغلالهم حتى فقدان الرغبة في الفكاك منها. وهم يحبون عبوديتهم. كما كان رفقاء "أوليس Ulysse" يحبون وحشيتهم. ". (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 82)

وإن أرسطو كان مثل أستاذه أفلاطون، يريد المحافظة على التركيبة الاجتماعية للمجتمع اليوناني القديم آنذاك، لأنه كان ينتمي إلى تيار الفلاسفة المحافظين عند اليونان القدامى: حيث كان يرى أرسطو أن المجتمع يجب أن يقسم إلى ثلاثة أقسام وطبقات هي: طبقة العبيد وطبقة الجنود والطبقة الارستقراطية. فالعبيد حسبه ليسوا مواطنين وليسوا حتى بشر، وكان يرى العبيد بمثابة آلة تساهم في تحريك قوة الإنتاج الاقتصادي .وإن في هذه النظرة نوع من الاحتقار والازدراء للجنس البشري عامة. ويقول روسو أيضا: "ولم اقل شيئا عن الملك آدم، ولاعن العاهل نوح، بجانب الملوك العظماء الثلاثة الذين اقتسموا العالم كما صنع أولاد "ساتورن " الذين ضن أنهم

معروفون، وأرجو أن أقنع بهذا الاعتدال، وذلك بما أنني سليل أحد هؤلاء الأمراء رأسا. سليل الفرع الآسن على ما يحتمل. "(rousseau, du contrat social, 1963, p. 11) .-

وإن السلطة لا يمكن أن تحصل وتكون عن طريق الوراثة، وإنما عن طريق العقد الاجتماعي والرضا والاتفاق، والترخيص لأن الشعب هو المصدر الشرعي للسلطة، لأن الإرادة العامة تنجم منه وإن الإرادة العامة هي مصدر القانون الذي ينجم عنها فيما بعد. ويقول أيضا روسو في هذا الشأن :" فكيف أدري أنني لا أكون الملك الشرعي للجنس البشري بالبحث في الوثائق ؟ ومهما يكن من أمر فإنه لا يمكن أن ينكر أن آدم كان مالك وسيدا على العالم، كما كان روبنسون ملك وسيدا في جزيرته إذا كان وحده الساكن فيها.". (rousseau, du contrat social, 2012, p. 05). وإن السلطة الشرعية تحدث عن طريق اتفاقيات ومعاهدات وبالترخيص والتعاقد بين الحكام والمحكومين لا عن طريق الوراثة.

3. السلطة المطلقة والعقد الاجتماعي :

1.3. القوة كمصدر للسلطة :

يرى روسو أن القوة لا يمكن أن تكون أبدا مصدرا للسلطة السياسية: لأنها غير ثابتة ومتغيرة باستمرار وهي نسبية، وأن الحق لا يمكن أن يؤسس أبدا على مبدأ القوة والقهر والسيطرة، كما يرى ذلك هوبز الذي يدافع عن الحكم المطلق، **والسلطة المطلقة** في كتابه: **التنين**، كون الحاكم لم يكن طرفا في العقد الاجتماعي: فإنه غير ملزم ببنود العقد الاجتماعي. وإن سلطته وسيادته في هذه الحالة تكون مطلقة. وليس لديه إلا واجب واحد وهو تحقيق الأمن والسلم الداخلي والخارجي للمواطنين في الدولة، فلا يكون مرغما بتحقيق العدالة الاجتماعية، أو توفير السكن والعمل أو تحقيق الحرية للمواطنين في الدولة فهذه من مهام الفرد نفسه عليه تحقيقها. حيث يقول **روسو** فيما يخص حق الأقوى ورجوع السلطة السياسية إليه:"وإن الأقوى ليس قويا بما فيه الكفاية أبدا بحيث يكون سيدا على الدوام، اللهم أن يحول قوته إلى حق، والطاعة إلى واجب. من هنا يتأتى حق الأقوى: حق يؤخذ من الظاهر مأخذ السخرية، وهو في واقع الأمر راسخ بالمبدأ. ولكن هل لأحد أن يفسر لنا هذه الكلمة ؟-إنما القوة قدرة جسمانية، فلا أرى أبدا أي أخلاقيات قد تحصل من أثارها. وإن الإذعان للقوة فعل اضطراري لا فعل إرادي." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 84).

إن القوة لا تؤسس للحق، وإن القوي لا يمكن أن يكون قويا دائما لكي يكون دائما هو الحاكم، ويسيطر بالقوة على مواطنيه، لأن القوة هي شيء زئبقي وفي صيرورة وحركة مستمرة، ولا يمكن إقامة حق أو حكم عليه. "وذلك أنه حالما تكون القوة هي ما يصنع الحق تتغير النتيجة بتغير السبب فكلما تغلبت على قوة سابقة عليها. قامت مقام الحق الذي كان لها . وحالما أمكن الخروج عن الطاعة دونما عقاب، جاء إمكانه ذاك على نحو مشروع، أما والأقوى يكون دائما على حق، فليس لأحدنا من فعل يفعله إلا أن يصير هو الأقوى، فأي حق هذا الذي يفنى بانفكاك القوة ؟ ". (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 84)

إن الحق لا يمكن أن يؤسس على أساس غير ثابت، وعلى أساس متغير ونسبي لأن القوة شيء غير ثابت، وإنها متغيرة بتغير الظروف والزمان والمكان وباستمرار : إذن لا يمكن أن نؤسس الحق على القوة كما يرى ذلك **هوبز**:–حيث كان يرى أن الإنسان في حالة الحرب وفي الحالة الطبيعية الأولى يعيش في حالة خوف وقتال مستمر، يصوب سلاحه تجاه الآخرين وقلبه ممتلئ ومفعم بالخوف، وإن القوة هي السبيل الوحيد التي تضمن بقائه ووجوده وحماية حقوقه الطبيعية في هذه الحالة. فالحق إذن لا يمكن أن يؤسس على شيء نسبي ومتغير، لأن القوة متغيرة ونسبية. حيث يقول روسو في هذا الصدد: " و إذا أرغم المرء على أن يطيع بمقتضى القوة لم يلزمه أن يطيع بمقتضى الواجب. وإذا لم يعد المرء مجبرا على الطاعة لم تعد تلزمه هذه الطاعة. ونرى إذن كيف أن كلمة "حق" هذه لا تضيف شيئا إلى القوة، وإنما هي لغو لا تدل على أي شيء." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 84).

إن القوة هنا هي شيء متغير وعرضي، وغير ثابت ونسبي أعطاه **هوبز** أهمية كبيرة في تفكيره السياسي، وفي نظريته في العقد الاجتماعي لكي يبرر الحكم المطلق: الذي كان ينادي اليه في فلسفته السياسية، ونحن نعلم أن الشيء النسبي متغير باستمرار، وغير ثابت ولا يمكن تأسيس وقيام الحكم والدولة ومؤسساتها على شيء متغير باستمرار. ويقول **روسو** أيضا في هذا الصدد: "عليكم بطاعة القوى السلطانية: فإذا كان هذا يعني أن استسلموا للقوة، فهذه قاعدة صالحة ولكنها من تحصيل الحاصل، ولذلك أجيب بأن حرمتها هذه لن تنتهك أبدا. فأما أن ينبع كل سلطان من الله فهذا ما أقر به ولكن كل مرض يأتي منه أيضا. أفيعني هذا أنه محجر علي أن استدعي الطبيب؟." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 84).

وهنا يتحدث ويستدل روسو بنظرية أخرى في الفلسفة والمتمثلة في نظرية التفويض الإلهي التي أتى بها "**روبرت فيلمير 1588–1653 Robert Filmer**" لتبرير الحكم الملكي المطلق والطغيان والاستبداد. ويشبه روسو الحكام المستبدين الذين يستخدمون القوة لإخضاع مواطنيهم كقطاع الطرق، الذين يعتدون على الناس ويستخدمون القوة لسلبهم ممتلكاهم والاعتداء عليهم. فالقوة هنا هي مسألة ظرفية محدودة في الزمان والمكان وهي متغيرة ونسبية مع الوقت وباستمرار. حيث يقول **روسو** أيضا في هذا الصدد: " وأما أن قاطع طريق قد أخذني على حين غرة في ركن غابة. فلا يجب إعطاؤه نقودي بالقوة فحسب، وهل أكون مجبرا، حقيقة، عندما يسع لي إخفاؤها عنه، على إعطائها اليه؟ ذلك أن المسدس الذي يمسك به هو بالتالي نوع من القوة والسلطة. " (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 84) .

فالقوة إذن لا تصنع الحق ولا يمكن أن يأتي منها، وأن المواطنين ليسوا ملزمين بطاعة سلطة غير شرعية لا تنبثق من الإرادة العامة ومن الشعب، فالتأسيس لها يكون بترخيص لهذه السلطة بموجب اتفاق وميثاق اجتماعي. حيث يقول روسو في هذا الشأن: "لنقر إذا بأن القوة لا تصنع الحق، وأننا لسنا ملزمين إلا بطاعة القوى المشروعة." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 84)

2.3 . إلزامية الرجوع إلى اتفاق أول :

يرى روسو بأنه يلزمنا أن نعود إلى اتفاقية أولى:- لكي يتم التأسيس للجهاز الاصطناعي أو للجهاز السياسي أو الدولة، وتنظيم المجتمع وتسييره لتحقيق الصالح العام والخير العام، لأنه من دون وجود إتفاق وعهد أولي بين الشعب سوف تحدث فوضى وحروب وصراع، كما يرى هوبز عند حديثه عن حالة الحرب التي تسبق تأسيس المجتمع المدني. حيث يقول روسو في هذا الصدد: " حتى لئن سلمت بكل ما رفضته إلى حد الآن. فلن يتقدم صناع الاستبداد شوطا اكبر إلى الأمام. سوف يكون هناك فرق واختلاف كبير بين إخضاع جمع من الناس وقيادة المجتمع ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 90) .

ومن ثمة فإن السلطان لا يستطيع مثلا أن يكسر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وكذلك لا يمكنه الاعتداء على الحريات أو تقييدها بسبب لا يمت للصالح العام بصلة، وهو حين يفعل ذلك لا يعبر عن الإرادة العامة أو عن الشعب، وكذا وجد الناس أنه للمحافظة على الأمن والاستقرار فإن عليهم أن يقيموا مجتمعا مدنيا على أساس العقد الاجتماعي. حيث يقول روسو في هذا الصدد: "فأما أن يتحول شتات من البشر الواحد بعد الأخر، وبالغا ما بلغ عددهم، إلى صنيعة شخص بمفرده فليس ما أرى ها هنا سوى سيد وعبيد، ولا أرى أبدا شعبا ورئيسه. هذا ما يجوزان يكون تكتلا، ولكن لا يجوز أن يكون اجتماعا إذ لا وجود فيه لا لخير عمومي ولا لجسم سياسي ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 90) .

ويرى روسو أن المصلحة العامة، والمنفعة المشتركة والخير العام، وتحقيق الأمن والسلم الداخلي والخارجي:هي الهدف الأسمى من تأسيس الدولة وأجهزتها، ويجب أن تسهر على تأديتها بأفضل طريقة، وعلى أحسن وجه فإذا لم تؤدي هذا الواجب فإنها ستسقط حتما وبصفة كاملة، وإن العلاقة بين المواطنين والدولة هي علاقة منفعة. حيث يقول روسو في هذا الشأن: "وهذا البشر يضل شخصا جزئيا ولو استبعد نصف البشرية فإذ انفصلت مصلحته عن مصلحة الآخرين، ظلت دائما مصلحة خاصة لا غير. فإذا حدث أن هلك هذا الشخص بعينه ظلت مملكته مشتتة بعده وبلا لحمة كبلوط ينحل ويتهاوى كومة من رماد بعد أن أتت عليه النار." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 90) .

وإن المصلحة العامة هي اللحمة والرابطة التي تربط أفراد المجتمع، فعندما تسقط المنفعة والخير العام تصبح العلاقة بين أفراد المجتمع هشة ومعرضة لحدوث فوضى عارمة، وإن الدولة ستكون معرضة للسقوط والاندثار والتلاشي والخراب، وتؤول الى حالة الحرب التي تحدث عنها هوبز في كتابه التنين Léviathan.حيث يقول هوبز في هذا الصدد:"من هنا يتضح أنه، في الوقت الذي يعيش فيه الناس دون سلطة مشتركة تبقيهم جميعا في الرهبة، يكونون في الحالة التي تسمى حربا ،وهي حرب بين كل إنسان مع كل إنسان آخر. وهي حرب الكل ضد الكل " (هوبز، 2011، صفحة 140).

إن العقد الاجتماعي هو الشرط الضروري والملازم لكل سلطة شرعية والمقدمة اللازمة لكل نظام سياسي طبيعي. لكن إبرام هذا العقد يمثل في الوقت نفسه، من منظور روسو، مرحلة محددة من التطور التاريخي تشير إلى

الانتقال من الحالة الطبيعية الى المجتمع المدني، " ومعنى ذلك، إذ "يقول "غروسيوس" أنه من الجائز للشعب أن يهب نفسه للملك. ومعنى ذلك إذن في رأي غروسيوس ,إنما الشعب هو شعب قبل أن يهب نفسه للملك. وإلا أن هذه الهبة لهي في حد ذاتها فعل مدني يفترض مشاورة عمومية. ولذا يحسن بنا، قبل أن ننظر في الإجراء الذي بمقتضاه ينتخب الشعب ملكا، أن نبدأ بدراسة الفعل والإجراء الذي بمقتضاه يكون الشعب شعبا. " (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 91)

– هنا غروسيوس لا يختلف كثيرا عن **هوبز** في نظريته في الحكم المطلق، عندما يتنازل الشعب عن جميع حقوقه الطبيعية لصالح الحاكم ومن ثمة تصبح سلطة الحاكم مطلقة، وإن الحاكم غير ملزم بمواد العقد الاجتماعي: لأنه لم يكن طرفا في العقد. " وسببه أنه له لما كان هذا الفعل سابقا بالضرورة على ذاك كان الأساس الحقيقي للمجتمع. أجل إذا لم توجد اتفاقية سابقة قط فما الذي يسوغ التزام الأقلية بالخضوع لاختيار الأكثرية ، اللهم إن يحصل الانتخاب بالإجماع ؟ " (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 91)

– يعود هنا روسو إلى فكرة الترخيص بالتصويت وإلى الرجوع إلى فكرة الاتفاقية الأولى وإلى الرضا وفكرة الميثاق، وفكرة التعاقد بين الشعب لتأسيس دولة ومؤسسات شرعية تبنى عليها هذه الدولة المنبثقة من العقد الاجتماعي. وإن العقد الاجتماعي قد أبرم بين أفراد أحرار متساوين، وكان الهدف منه أن يحصل هؤلاء على الأمن والطمأنينة دون أن يتنازلوا على الإطلاق عما يتمتعون به من حرية ومساواة. حيث يقول روسو في هذا الشأن :"وكيف يحق لمائة شخص يريدون سيدا عليهم أن تعبر أصواتهم عن أصوات عشرة أشخاص آخرين لا يريدونه سيدا عليهم مطلقا ؟ إن قانون أكثرية الأصوات قائم هو بالذات بمقتضى اتفاقية , ويفترض أن الإجماع قد حصل ولو مرة واحدة ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 91)

4.في العقد الاجتماعي :

إن روسو في كتابه العقد الاجتماعي يرى أن الهدف الأساسي من كل هذا المؤلف: ليس هدم المجتمع المتحضر والمجتمع السياسي الفاسد، وإنما إعادة بناء مجتمع سياسي فاضل يقوم على العقد الاجتماعي والحرية والترخيص والرضا، والتأسيس لمؤسسات شرعية تقوم على القانون المنبثق من الإرادة العامة الكلية، لإعادة الحضارة إلى سكتها الصحيحة. "ولكنه يعني بالضبط تلمس الطبيعة وقوانينها في ثنايا المجتمع، وبمعنى آخر فقد رأى أنه من الاستحالة العودة إلى حالة الطبيعة بالنسبة للمجتمع المتحضر فالعصر الذهبي للمساواة والعدالة هو حلم جميل، ولكنه لا يمثل أمنية قابلة للتحقيق، ومع ذلك يمكن أن نعتبر حالة الطبيعة كمعيار ثابت تصحح على أساسه حالة المجتمع المتحضر والمجتمع السياسي الفاسد، وتنطلق منه نحو بناء اجتماعي أقرب ما يكون الى السلامة. " (المعطي، الفكر السياسي الغربي، 1993، صفحة 296).

ويرى "روسو" بأن الحضارة غير مفسدة بالضرورة: نظرا لأن هذه الحضارة والتقدم بنيت على أسس غير أخلاقية وعلى الرذيلة، ولأن الفضيلة والأخلاق غيبت في هذه العصور وتم تأسيس هذه الحضارة على القوة والاضطهاد، فأصبح الشر لصيقا بالإنسان التاريخي الذي أسس للملكية الفردية، والذي أسس فيما بعد

التفاوت الاصطناعي والمجتمع السياسي الفاسد، ويقول في كتابه مقالة في العلوم والفنون: "لكن إذا كان تقدم العلوم والفنون لم يضف شيئا الى سعادتنا الحقيقية وإذا كان قد أفسدا أخلاقنا وطال الفساد سلامة ذوقنا. فأمثال "فيرو لام" vérulam1561–1626 و"ديكارت"René Descartes 1596–1650 و"نيوتن"1642–Isaac newton 1727–هم من رفعوا راية الفكر الإنساني. فالنفس تتناسب تدريجيا مع الموضوعات التي تشغلها والمناسبات الكبرى هي تخلق الرجال الكبار. وعلى الملوك إذن: أن يساهموا لما يحظون به من ثقة واعتبار، في إسعاد الشعوب بتلقينها مبادئ الحكمة: آنذاك فقط ستظهر قدرة الفضيلة والعلم والسلطة، إذ تحركها جميعا روح المنافسة الشريفة، وتشتغل كلها معا في سبيل تحقيق السعادة بني الانسان.فيجب أن تتحد القوة والأنوار لتحقيق ذلك ." (روسو، مقالات في العلوم والفنون .في الاقتصاد السياسي.في أصل اللغات، 2017، صفحة 44).

وأن الحضارة ليست مفسدة بالضرورة كما حدثت في أوروبا، رغم التقدم الصناعي والعلمي الذي حدث إلا أنه لم تحقق السعادة للإنسان. ولإعادة الحضارة الى سكتها الصحيحة هذا لا يحدث إلا بواسطة العقد الاجتماعي: لتصحيح الحضارة والمجتمع السياسي الفاسد، الذي أسسته الملكية الفردية والتفاوت الاصطناعي حيث أصبح الانسان يعيش فيه، في اغتراب واضطهاد من طرف المؤسسات التي أسسها بنفسه، وأصبح مكبل في أغلال اصطناعية. "حيث كان لابد إذن من البحث: عن شكل من الاجتماع، يستهدف حماية شخص كل عضو وأمواله. وهذا الشكل من الاجتماع يكون فيه كل عضو وقد اتحد مع الأعضاء الآخرين غير خاضع مع ذلك إلا إلى نفسه. تلك هي المشكلة الحقيقية والرئيسة التي يبحث العقد الاجتماعي عن الحل الصحيح لها، فكأن العقد الاجتماعي: هو الذي ينهي حالة الطبيعة، ويعمل على إنشاء المجتمع، حيث تصبح السيادة والسلطان من حق المجموع ككل، لا من حق فرد واحد من الأفراد على حدة، إذ يتنازل كل فرد عن نفسه وعن حقوقه للمجتمع كله. " (المعطي، الفكر السياسي الغربي، 1993، صفحة 296)

وإن روسو يفترض: بأن الناس وقد وصلوا الى ذلك الحد الذي تغلبت فيه العقبات التي تعيق وتمس، وتضر ببقائهم ووجودهم: في حالة الطبيعة بمقاومتها على القوى التي يستطيع كل فرد استعمالها من أجل استمراره في تلك الحالة. لأن حياتهم وحريتهم كانت غير مضمونة في هذه الحالة، حيث يقول روسو في هذا الصدد :"إني لأفترض أن البشر قد بلغوا تلك النقطة التي بدت فيها العوائق الضارة ببقائهم في حالة الطبيعة وقد تغلبت، بما لها من مقاومة، على القوى التي يمكن لكل فرد أن يستخدمها ليدوم في تلك الحالة." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 92).

وكان لابد من الخروج من تلك الحالة: لأن العوائق والسلبيات بدأت تجلياتها تظهر، وكان هناك خطر كبير، وفوضى عارمة تحدق بتلك الحالة الطبيعية، وإن بذور حالة الحرب التي نادى إليها هوبز في كتابه التنين، بدأت تظهر وتتجلى في الأفق وكان لا بد من الخروج من هذه الحالة الممتلئة بالريبة والخوف، "وعندئذ لم يعد ممكنا لهذه الحالة البدائية أن تدوم، أما الجنس البشري فكان سيهلك ما لم يكن قد غير طريقته

في الوجود. ولكن والحال أن البشر لا يستطيعون إنتاج قوى جديدة. وإنما يمكنهم فقط أن يتحدوا ويسيروا الموجود من القوى ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 92)

وإن الاتحاد في تكتلات ومن ثمة إنشاء قوى جديدة ومجتمع سياسي جديد، ومجتمع سياسي فاضل يقوم الاتفاق والرضا لحماية أنفسهم، والإبقاء على وجودهم والتأسيس لمؤسسات تشريعية وتنفيذية شرعية، تنبثق وتصدر من الإرادة العامة ويصبح القانون هو الذي يسير هذا المجتمع الجديد. حيث يقول روسو في هذا الصدد: "ولم يبقى لهم من وسيلة للإبقاء على أنفسهم، إلا أن يشكلوا بتكتلاتهم مجموع قوى يمكنها التغلب على المقاومة، ويمكنها أن تدفع بهذه القوى إلى الحركة بدافع واحد وأن تجعلها تفعل وتعمل بالتناسق بينها ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 92) .

وإن هذه الحركة وهذا التناسق: هو الذي سيضمن لهم البقاء، والمحافظة على حريتهم وحقوقهم الطبيعية التي كانت مهددة من ذي قبل، عندما ظهرت الملكية وظهر التفاوت بين الناس، ودخل الانسان معترك التاريخ مع ظهور المجتمع السياسي الفاسد، فأصبح فاسد أخلاقيا ومقهور سياسيا ومستغل اقتصاديا.ويقول أيضا روسو في هذا الشأن: "ليس ممكنا لمجموع القوى أن ينشأ إلا بتعاون الآخرين، ولكن، والحال أن قوة كل واحد من البشر وحريته هما أول ما له من وسائل لبقائه، فكيف له أن يرهنهما من دون أن يسيء إلى لنفسه، ومن دون أن يخل بما يجب عليه عناية تجاه شخصه ؟ ". (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 92) .

–هذه هي الصعوبة التي يمكن وضعها: في حدود علاقتها بالموضوع الذي روسو بصدد دراسته ، حيث يريد إيجاد شكل من الاتحاد يدافع، ويحمي كل القوة الجماعية والمشتركة في ظل العقد الاجتماعي والتأسيس لمجتمع سياسي جديد وفاضل، لحماية حقوقهم الطبيعية، ويكون مبني على أساس الحرية والمساواة والرضا والاتفاق، لتجاوز المجتمع السياسي الفاسد والحضارة الفاسدة. حيث يقول روسو في هذا الصدد :"إن هذه المشكلة إذا ما ألحقت بالموضوع الذي أنا بصدده أمكن عرضهما كما يلي: المطلوب هو الاهتداء إلى شكل من الاجتماع من شأنه يدافع عن شخص كل شريك فيه وعن أملاكه وأن يحميهما بكل من يتوفر من قوة مشتركة، وإذ يتحد بمقتضاه كل واحد مع الجميع فإنه مع ذلك، لا يطيع إلا نفسه، ويظل حرا كما كان قبلئذ، هذا هو المشكل الأساسي الذي تكفل **العقد الاجتماعي** بحله." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 93) .

يرى روسو أن العقد الاجتماعي قد أبرم بين أفراد متساويين، وكان الهدف منه أن يحصل هؤلاء على الأمن والطمأنينة، دون أن يتنازلوا على الإطلاق عما يتمتعون من حرية ومساواة، ولذلك لم يكن أمامهم سوى شيء واحد فقط أن يتنازلوا نزولا كليا عن حقوقهم كلها لصالح المجتمع وكلما كان التنازل كليا، وبلا تحفظ كان الاتحاد أكمل، "ولا يوجد إلا عقدا واحد وميثاق واحد وهو ميثاق الجميع مع الجميع واستسلام الإرادة الفردية لإرادة عامة واحدة، والقانون هو التعبير عن هذه الإرادة العامة. ولا سيادة إلا سيادتها على شرط أن: تنتج عنها قوانين صالحة تستهدف المصلحة العامة، ومصلحة جميع المواطنين، وألا تعارض هذه القوانين قوانين

الطبيعة وفوائدها، ولذا يمتنع على أي قانون يضطهد المواطن بوجه من الوجوه، وأن العلاقة بين الأفراد والدولة يجب أن تكون مباشرة . ولكن فإن السلطان الذي يمارس السلطة العامة له حدود لا يجب أن يتعداها، لأن كل فرد عندما تنازل للهيئة الاجتماعية عن حريته، وماله من الحقوق: – إنما كان يهدف إلى توجيه كل ذلك للصالح العام، الذي يعد صالحه هو نفسه في نفس الوقت، وعلى ذلك فالهيئة الاجتماعية يجب إذن أن توجه سلطاتها إلى كل ما فيه صالح مصلحة الشعب وكل ما يتماشى مع نصوص العقد الاجتماعي." (المعطي، الفكر السياسي الغربي ، 1993، صفحة 300) . – وإن شروط العقد معينة: وبطريقة محكمة بطبيعة عمل التعاقد، وأي تعديل صغير يحصل فيها سيجعلها ملغاة، وباطلة المفعول وغير شرعية، وغير صالحة. حيث يقول روسو في هذا الشأن: "وإن هذا **العقد** لمعينة شروطه غاية التعيين بطبيعة فعل "التعاقد ". (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 93).

ولا يمكن تعديلها تحت أي ظرف من الظروف، أو تحت أي سبب من الأسباب، ولا يمكن تبديل أي مادة من مواد العقد الاجتماعي، أو أي بند من بنود العقد الاجتماعي، وأي تغيير يطرأ عليه يجعله لاغ، "وحتى أن أقل تعديل يطرأ عليه يجعلها بلا جدوى ويبطل مفعولها، أما تلك الشروط، وإن لم يصرح بها علانية قط، فإنها هي عينها في كل مكان، هي عينها مسلم، ومعترف بها ضمنيا في كل مكان إلى حين أن ينتهك العقد الاجتماعي، إذ ذاك يستأنف كل واحد حقوقه الأولى، ويستعيد حريته الطبيعية بما أنه فقد الحرية المستحدثة بالاتفاق التي لأجلها تنازل عن تلك." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 93). ولا يمكن للحاكم أن يستعمل سلطته في تحقيق غايات تتنافى مع الصالح العام، ومع الحقوق الطبيعية ومع القوانين الطبيعية المبنية على الحرية والمساواة التامة، "ومن ثم فالسلطان لا يستطيع مثلا أن يكسر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وكذلك لا يمكنه الاعتداء على الحريات، أو تقييدها بسبب لا يمت للصالح العام والخير العام بصلة، وهو حين يفعل ذلك ويقوم بذلك لا يعبر عن الإرادة العامة الكلية أو عن الشعب". (المعطي، الفكر السياسي الغربي ، 1993، صفحة 298).

وهذه الشروط يمكن حصرها جميعا في شرط واحد: ألا وهو التنازل الكامل من جانب كل مشارك عن كل حقوقه للجماعة كلها. إذ يتنازل كل فرد عن نفسه، وعن حقوقه للمجتمع كله، ومن هنا يتجلى أن شرط التنازل يترتب وينطبق على كل أفراد المجتمع ومتساوي بين الجميع. حيث يقول روسو في هذا الصدد :"ومن المعلوم أن هذه الشروط تختزل جميعها في شرط واحد ألا وهو أن يتنازل كل شريك في الاجتماع عن شخصه وعن جميع حقوقه تنازلا تاما للمجموعة كلها. وذلك أولا،لأن كل واحد إذ وهب شخصه بتمامه وكماله، كان الشرط متساويا بين الجميع، وإذ كان الشرط متساويا بين الجميع، لا أحد له مصلحة في جعل وطأة الشرط التي تقع على الآخرين وحدهم." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 94) . وإن العقد الاجتماعي يقتضي على القهر السلطوي، والتفاوت الاصطناعي، والاستغلال، الذي أسسته الملكية الفردية والمجتمع السياسي الفاسد، "وتتحقق المساواة في ثنايا العقد الاجتماعي، لأن الأفراد بردهم أنفسهم وكل حقوقهم إلى

المجتمع يعودون الى نقطة الصفر، وتتحقق المساواة التامة بينهم، كما أن اتحادهم يكون كاملا بالإطلاق، ولا يسمح بأي أفضلية لأي فرد". (المعطي، الفكر السياسي الغربي ، 1993، صفحة 298).

وهكذا تتحقق المساواة التامة كما تتحقق الحرية، فعندما يتم التنازل بلا تحفظ: فإن الاتحاد فضلا عن ذلك: يكون أكمل ما يمكن أن يكون، ولا يبقى لأحد شيء يطالب به. وتتحقق العدالة والمساواة والحرية ، فيصبح الفرد مساوي لأقرانه من المواطنين في المجتمع السياسي الجديد الذي يقوم على الاتفاق والعهد، والذي ستسيره الإرادة العامة والقانون المنبثق عنها في ما بعد، حيث يقول روسو في هذا الصدد: "أما والتنازل يحصل من دون تحفظ، فإن الاتحاد يكون على أفضل حال يمكنه أن يكون عليه، ولم يعد لأي شريك من شيء يطالب به." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 94).

ولما كان كل شخص يضع نفسه للجميع، فإنه من ثمة لا يضع نفسه لأي شخص آخر، أي أنه يستحيل أن يضع الانسان حريته تحت تصرف شخص آخر أو فرد، أو ملك أو سلطان. والنتيجة هي حصوله على الحرية التامة والعامة، فثمة فرق إذن: – بين أن يتقيد الانسان بإنسان آخر، وبين أن يتقيد بالكل الذي هو جزء فيه. (المعطي، الفكر السياسي الغربي ، 1993، صفحة 298).

وأخيرا فإن **كل واحد إذ يهب نفسه للجميع** :فإنه لا يهب نفسه لأحد. أي أنه لا يمكن أن يضع الانسان حريته تحت تصرف إنسان آخر، أو فرد آخر أو ملك أو سلطان، والنتيجة هي حصوله على حماية أملاكه وعلى الحرية العامة. فثمة فرق إذن بين أن يتقيد الفرد بفرد آخر. وبين أن يتقيد بالكل الذي هو جزء منه.حيث يقول روسو في هذا الشأن: " وفي الأخير إذ يهب كل واحد من الأشخاص شخصه للجميع. فإنه لا يهب لأحد بعينه، وبما أنه ليس هناك من شريك إلا ولنا عليه عين **الحق** لما عنه نتنازل له من ذواتنا نحن. فإننا نربح مكافئ كل ما نخسر، بل ونربح مزيدا من القوة لحفظ ما نملك" (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 95).

وبما أن الإرادة العامة تمثل السيادة، فإن أي تعبير لا يحقق المنفعة العامة، لا يكون معبرا عن الإرادة العامة، ومن ثمة يفقد صفة السيادة، وإن الإرادة العامة: هي الحدود الأساسية للعقد الاجتماعي، وهي التي ستسير السلطة حيث تكون هذه السلطة شرعية، ومنبثقة من الشعب فيما بعد. حيث يقول "روسو" في هذا الصدد:" فإذا ما أزحنا جانبا عن الميثاق الاجتماعي ما ليس من ماهيته، وجدناها مقصورا على الحدود الآتية:" يضع كل واحد منا شخصه وكل قدرته موضع اشتراك تحت الإمرة العليا التي للإرادة العامة، ونحن نتقبل كجسم واحد كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 95)

هنا يتنازل الأشخاص عن إرادتهم الجزئية لصالح الإرادة الكلية والتي هي الإرادة العامة :فعندما يطيع المواطن القانون فإنه يخضع لإرادته هو نظرا لأن القانون يصدر من الإرادة العامة، والذي هو جزء منها، وفي هذه الحالة يصبح المواطن هو الذي يشرع لنفسه، فيكون من الواجب عليه الطاعة."وبدلا من الشخص المفرد لكل متعاقد ينتج من هذا العقد الاتحادي في الحال هيئة معنوية، وجماعية مؤلفة من عدد الأعضاء مقدارهم

مقدار الأصوات التي للجمعية، جسما يستمد من هذا الفعل بعينه وحدته وذاته المشتركة ، وحياته وإرادته . " (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 95).

هذا الشخص المعنوي، أو الجهاز الاصطناعي: كما يسميه هوبز، كان يسمى قديما بالمدينة سيأخذ فيما بعد إسم الجمهورية أو الجسم السياسي. حيث يقول روسو في هذا الصدد: "إن هذا الشخص العمومي الذي يتكون على هذا النحو من اتحاد جميع الأشخاص الآخرين، وكان يحمل قديما إسم المدينة ويحمل الآن إسم الجمهورية أو الجسم السياسي: هذا الجسم هو ما يسميه أعضاؤه الدولة إذا كان منفعلا، وصاحب سيادة إذا كان فاعلا، وقوة إذا ما قسناه على أمثاله ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 95). وأما المتعاقدين فيطلق عليهم جماعيا إسم الشعب أو إسم المواطنين لأنهم سيشاركون في السلطة السيادية ورعايا لأنهم يخضعون لقوانين وشرائع الدولة. حيث يقول روسو في هذا الصدد :"وأما المشاركون فيطلق عليهم جماعيا إسم الشعب، ويطلق عليهم إسم المواطنين من حيث هم مشاركون في السلطة السيادية، **ورعايا** من حيث هم خاضعين لقوانين الدولة." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 95)

1.4- في الحالة السياسية والاجتماعية :

في هذا الفصل يتكلم روسو عن الحالة المدنية، ويرى أن انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية يحدث تغييرا جذريا في الإنسان، باستبداله الغريزة في مسلكه بالعدالة، وبإضفائه على أفعاله الصبغة الأخلاقية التي كانت تنقصها فيما سبق، ويستبدل حريته الطبيعية بحريته السياسية حيث يكون خاضعا للقانون وحده. حيث يقول روسو في هذا الشأن: "أنتج هذا العبور من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية تغييرا بينا جدا في الإنسان، إذ حل في سلوكه عوض الغريزة، وأكسب أعماله المنزلة الأخلاقية التي كانت قبل إذن تفتقر إليها." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 98). وبالرغم من أنه يحرم نفسه في هذه الحالة من مزايا عديدة، يحملها من حالة الطبيعة، فإنه يعوض فيها مزايا عظيمة، إذ أن ملكاته تتدرب وتنمو وأفكاره تتسع، وعواطفه تتنبل وتسمو روحه بأكملها. والقوة العظمى والسلطة العظمى، السيادة الوحيدة هي تلك التي أوجدها وأسسها العقد الاجتماعي. حيث يقول روسو في هذا الصدد : " لئن صار الإنسان في هذه الحالة محروما من مزايا كثيرة كانت تتأتى له من الطبيعة، فإنه حصل مزايا أخرى أعظم بما لا يقاس: تمرست ملكاته وتنامت، واتسع أفق أفكاره، وازدادت مشاعره نبلا، وسمت نفسه بأكملها فبلغت ما بلغت من درجات السمو حتى لو وجب عليه – لو لم يتقهقر به شطط هذا الوضع الجديد في اغلب الأحيان. إلى وضع أحط من ذلك الذي خرج منه.– أن يبارك، غير منفك، تلك اللحظة السعيدة التي انتشلته من ذلك الوضع إلى الأبد بأن صنعت من حيوان بليد ومقيد الأفق كائنا ذكيا وإنسانا ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 100) .

حقا إن الانسان يفقد في العقد الاجتماعي حريته الطبيعية، ولكنه يحصل لقاء ذلك على حرية مدنية أو حرية سياسية أو اجتماعية، كما يستفيد من حق تملك ما يملكه، أي أنه يفقد حريته الذاتية والأنانية لكي

يحصل على الحرية المعنوية العاقلة وحرية المجتمع بأسره. حيث يقول روسو في هذا الصدد : "لنختزل هذه الموازنة بأكملها في حدود يتيسر لنا أن نقارن بينها.– فأما ما يخسره الإنسان جراء العقد الاجتماعي، فإنما حريته الطبيعية وحقا لا محدودا في كل ما يستهويه ويمكنه الوصول اليه، و أما، ما يربحه فإنما الحرية المدنية وملكية كل ما في حوزته ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 100) .

وإن ما يفقده الإنسان بالعقد الاجتماعي : هو حريته الطبيعية، وحقا لا محدودا في كل ما يغريه وما يستطيع بلوغه، أما، ما يكسبه فهو الحرية المدنية، وملكية كل ما هو في حيازته. حيث يقول روسو في هذا الصدد:" ولكي لا نخطئ في حساب هذه التعويضات ينبغي التمييز جيدا بين الحرية الطبيعية، وهي التي لا قيود لها سوى التي للفرد، والحرية المدنية وهي التي تحدها الإرادة العامة . " (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 100) . إلى ما سبق يمكننا أن نزيد إلى ما تقدم على المكتسبات في الحالة المدنية، الحرية المعنوية التي وحدها تجعل الإنسان سيد نفسه بالفعل. حيث يقول روسو في هذا الشأن: "ويمكننا أن نضيف إلى مكتسبات الحالة المدنية، والتي جئنا على ذكرها، الحرية الأخلاقية وهي وحدها ما يجعل من الإنسان سيدا لنفسه، ذلك أن نزوة الاشتهاء وحدها عبودية. وطاعة القانون الذي سننها لأنفسنا حرية." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 100).

2.4–الإرادة العامة:

"ولقد ميز روسو بين **الإرادة العامة La Volonté générale**–; وبين **إرادة المجموع** –; **La Volonté du groupe** : فبينما إرادة المجموع لا تعدو أن تكون الإرادات الخاصة الفردية كأصوات الناخبين مثلا، فإننا نجد الإرادة العامة مشيرة الى فكرة الوحدة العضوية. وبما أن الإرادة العامة تمثل السيادة، فإن أي تعبير لا يحقق المنفعة العامة، لا يكون معبرا عن الإرادة العامة، ومن ثمة يفقد صفة السيادة ". (المعطي، الفكر السياسي الغربي ، 1993، صفحة 303).

وإن أهم نتيجة للمبادئ المقررة سابقا هي أن الإرادة العامة تستطيع وحدها توجيه قوى الدولة وفق غاية إنشائها وهي الخير المشترك والصالح العام والمنفعة العامة لأنه إذا كان تعارض المصالح الفردية قد جعل من الضروري إنشاء المجتمعات، فإن اتفاق هذه المصالح نفسها هو الذي جعلها ممكنة وإن هذه الرابطة هي اللحمة الأساسية التي تساهم في تناسق المجتمع. حيث يقول روسو في هذا الصدد :"للمبادئ السالف الذكر الخوض فيها وإثباتها نتيجة أولى ذات شأن بالغ، وهو أن الإرادة العامة، هي ولا شيء سواها، وتستطيع أن تقود قوى الدولة وفقا للغاية من تأسيسها، ألا وهي الخير المشترك ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 105).

وإن هدف الإرادة العامة هي تحقيق المنفعة العامة، لا منفعة فرد واحد على حدا وهذه المنفعة العامة هي التي تجعل في الإمكان قيام الدولة، وكون أن صاحب السيادة: لا يتكون إلا من أفراد يؤلفونه، فليس له ولا يمكن أن تكون له مصلحة معاكسة لمصلحتهم. بالنظر إلى أن السيادة ليست سوى ممارسة الإرادة العامة فإنها

لا تستطيع أبدا التنازل عن ذاتها، وأن صاحب السيادة هو كيان اجتماعي وإن الإرادة الكلية العامة لا يمكن نقلها. حيث يقول روسو في هذا الصدد :" بأن السيادة، إذ هي ليست سوى ممارسة الإرادة العامة، فإنه يمتنع أبدا التنازل عنها، وبأن صاحب السيادة، وهو ليس إلا موجودا جماعيا، لا يمكنه أن يمثله أحد عدا أن يمثل نفسه هو بالذات، وأن السلطان يتيسر نقله إلى الغير، وأما الإرادة فلا." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 105).

بالفعل إذ لم يكن من المتعذر أن تتفق إرادة خاصة مع الإرادة العامة على نقطة ما، فمن المستحيل على الأقل أن يكون هذا الاتفاق دائما وثابتا، لأن الإرادة الفردية والخاصة تميل دائما الى المنفعة الخاصة، بينما تميل الإرادة العامة إلى المنفعة العامة والعدل والمساواة . حيث يقول روسو في هذا الصدد: "وواقع الأمر لئن لم يكن محالا أن تتوافق إرادة من الإرادات الخاصة مع العامة على مسألة من المسائل، فمحال في أدنى الحالات أن يكون هذا التوافق قابلا للدوام وثابتا، وذلك لأن الإرادة الخاصة تنزع بطبعها إلى المفاضلات، بينما تنزع الإرادة العامة إلى المساواة." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 105).

– وبما أن الإرادة العامة تمثل السيادة فإن أي تعبير لا يحقق الصالح العام والمنفعة العامة لا يكون معبرا عن الإرادة العامة ومن ثمة يفقد صفة السيادة، – فلا يمكن على صاحب السيادة أن ينوي إلحاق الضرر بجميع أعضائه لأنه هو عضو من هذا الجهاز الاصطناعي والجسم السياسي. وأنه لأكثر استحالة أيضا أن يكون لدينا ضمان لهذا الاتفاق مع أنه لابد من وجوده دائما، فقد لا يكون نتيجة للمهارة وإنما للصدفة. حيث يقول روسو في هذا الصدد: "والأشد امتناعا من كل ذلك هو إيجاد ضامن يضمن هذا التوافق، فإذا ما قضي له أن يوجد يوما ما فلن يكون ذلك نتيجة فن الاختراع وإنما نتيجة المصادفة ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 105)

إن الإرادة العامة تسعى دائما إلى تحقيق المنفعة العامة والخير العام، ولا يمكن أن ترضى بأمر معارض لخير الفرد، والذي هو جزء من هذه الإرادة العامة، وأنه من الخطأ أن تقيد الإرادة العامة نفسها بالمستقبل وبما أنه ليس من شأن أية إرادة أن ترضى بشيء يعاكس صالح الكائن الذي يريد تحقيق المنفعة العامة. حيث يقول روسو في هذا الصدد: "وذلك أنه من الخلف أن تقصد الإرادة العامة إلى تقييد مستقبلها بالسلاسل، كما أنه ليس من شأن أي إرادة، كائنا ما كانت، أن ترضى بأمر مناف لخير الكائن المريد." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 106). ويرى روسو أن الشعب هو السيد بالتعريف، وأن سيادته لا تباع ولا تشترى وغير قابلة للتحويل. أو التصرف فيها لأنها لا ترتبط بالوعود. وليس في وسع الشعب أن يتنازل عن السيادة، أو أن يتخفف منها."إن السيادة للشعب وليست للملوك وللأباطرة والباباوات والدولة تعبر عن الإرادة العامة ، ولا تعبر عن رجال الكنيسة أو الدين أو القصر، والمصلحة العامة هي تجسيد لمصلحة الأفراد، أي الشعب، ولا تعبر عن مصلحة فئة أو شريحة من المجتمع، كأن تكون من رجال الكهنوت أو من النبلاء ." (عبدالله، 2017، صفحة 335). ولا يعني هذا أبدا أن أوامر الرؤساء لا يمكن اعتبارها إرادات عامة طالما

يكون صاحب السيادة حرا في معارضتها ولا يعارضها. حيث يقول روسو في هذا الصدد : "وليس المقصود من ذلك البتة، أن أوامر الرؤساء لا يمكنها أن تجري مجرى إرادات عامة، طالما أن صاحب السيادة، وهو الذي له حرية الاعتراض عليها، وإذا حصلت حالة مثل هذه الحالة فإن في السكوت الكلي لعلامة دالة على رضا الشعب بتلك الأوامر." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 106).

3.4. في مصدر القانون:

إذن تبدأ عملية تأسيس مجتمع سياسي جديد وفاضل، والذي يبشر به روسو في كتابه العقد الاجتماعي، والذي يقوم على التوافق والرضا وبالتعاقد بين الناس، وهذا العقد الاجتماعي هو الذي سيتكفل بتأسيس مجتمع جديد يقوم على مبدأ الأخلاق والحرية والمساواة، والذي سيقضي على التفاوت الاصطناعي والاستغلال والتسلط على البشر، لإعادة بناء ما دمره المجتمع السياسي الفاسد والحضارة الفاسدة، والتقدم الذين أنتجوا لنا الإنسان التاريخي الفاسد أخلاقيا والمستغل اقتصاديا والمقهور سياسيا والذي أينما تنظر تراه مكبل في أغلال مصطنعة. وإن العقد الاجتماعي كما رأينا سابقا سيقوم على الرضا، وسوف تسيره الإرادة العامة والقانون الذي ينجم عن هذه الإرادة العامة، وأن القانون هو الذي سيسير الدولة ومؤسساتها، وسوف يكون الانسان حر فيها حرية مدنية بحكم طاعته للقانون الصادر عن السلطة الشرعية، والتي هي بدورها تنبثق من الإرادة العامة ومن إرادة الشعب ومن العقد الاجتماعي.

فالسيادة إذن هي تعبير عن الإرادة الكلية للشعب، وهي غير قابلة للتقسيم ولا تباع ولا تشترى، والقانون عند روسو ما هو إلا فعل الإرادة العامة وحدها، ولقد أعطى العقد الاجتماعي للهيئة السياسية كيانه وحياتها والمقصود الآن أن نعطيها الروح والحركة والإرادة بالتشريع وبالمواد التشريعية. حيث يقول روسو في هذا الصدد: "أعطينا بالميثاق الاجتماعي ذاك الجسم السياسي الوجود والحياة: وعلينا الآن أن نعطيه الحركة والإرادة بواسطة التشريع. ذلك لأن الإجراء الأصلي الذي به يتكون الجسم ويتحد مازال لم يعين شيئا مما يجب على هذا الجسم أن يفعله من أجل البقاء على نفسه ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 119).

ومن هنا فإن القانون ليس له معنى غير السيادة، وأن أية قواعد أو أوامر صادرة عن أية سلطة أخرى غير سلطة السيادة المعبرة عن إرادة الشعب الكلية العامة، لا يكون لها صفة القانون. وإن ما يكون حسنا للنظام ويلائمه، يكون كذلك بطبيعة الأشياء وبصورة مستقلة عن الاتفاقات البشرية. حقا أن كل عدالة تأتي من الله، وهو وحده منبعها . حيث يقول روسو في هذا الصدد :" ما هو خير ومطابق للنظام إنما هو كذلك بمقتضى الطبيعة التي للأشياء، ولا دخل للاتفاقيات الإنسانية فيه. وما من عدالة إلا وآتية من الله، فهو وحده المصدر،لا غير " . (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 119).

ويرى روسو أنه لو كنا نعلم كيف نتلقاها من أعالي السماء لما كانت بحاجة إلى حكومة، أو قانون لا شك في أن هناك عدالة كلية صادرة عن العقل. ولكن واجب هذه العدالة أن تكون متبادلة مثلا بمثل حتى نقبل بها بيننا. فإذا نظرنا نظرة بشرية إلى الأشياء رأينا أن القوانين العدالة لا غاية لها، في حالة انعدام الجزاء

الطبيعي وتكون باطلة بين البشر، فهي لا تصنع إلا الخير للشرير، والشر للعادل عندما يراعيها هذا العادل تجاه جميع الناس، ولا يتقيد بها أحد تجاهه .حيث يقول روسو في هذا الصدد : " وإذا اعتبرنا الأمور من منظور بشري ألفينا قوانين العدالة لا طائل لها بين البشر لانعدام الجزاء الطبيعي، إنها والحال هذه تعود بالخير على الشرير وبالوبال على الخير منهم، عندما نرى هذا الأخير يراعي تلك القوانين في معاملته جميع الناس، ولا أحد منهم يراعيها اتجاهه. وجب إذن أن توجد اتفاقيات وقوانين لأجل قران الحقوق بالواجبات وتوجيه العدالة إلى غرضها. أما في حالة الطبيعة وفيها يكون كل شيء مشتركا، أي أن الحقوق مضبوطة بمقتضى القانون ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 119).

إذن ماذا نعني بالقانون في نهاية الأمر؟ وطالما إننا إذا اكتفينا بالمعاني الميتافيزيقية فسنستمر في المحاجة دون تفاهم .حيث يقول روسو في هذا الشأن :"لكن ما هو القانون إذا في نهاية المطاف ؟ إننا ما دمنا نقتصر على إضفاء معان ميتافيزيقية على هذا اللفظ، سنستمر في استدلالاتنا العقلية دون التفاهم بيننا، ومتى أدركنا الحد الذي يعرف ما هو قانون الطبيعة، لن تكون معرفتنا بما عساه يكون قانون الدولة معرفة أكمل." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 120). ويرى روسو أن القانون الصادر عن الإرادة العامة المعبرة عن السيادة، هو الذي يضفي على الدولة السمة الشرعية وأنه ليس ثمة دولة شرعية، إلا إذا حكمت بواسطة القانون، وليس هناك إرادة عامة في موضوع خاص. والواقع أن هذا الموضوع الخاص يكون في الدولة أو خارج الدولة. فإذا كان خارج الدولة، فإن الإرادة التي تكون أجنبية عنه لا تكون عامة أبدا بالنسبة له. حيث يقول روسو في هذا الصدد : " ليس هناك أبدا من إرادة عامة تعود على موضوع جزئي، وواقع الأمر أن هذا الموضوع الجزئي إما أن يكون في داخل الدولة إما أن يكون في خارج الدولة، فإما إذا كان خارج الدولة فان إرادة تكون أجنبية عنه لا تكون أبدا عامة بالنسبة اليه. " (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 120).

إن القانون نتاج خالص لإرادة الشعب الكلية والعامة، ولقد ظهر من الشعب ومن أجله، فعندما يضع كل الشعب قواعد لكل الشعب فإنه لا ينظر إلا إلى نفسه. حيث يقول روسو في هذا الصدد: "ومن ثم يكون الشأن الذي يقضى فيه عاما مثله مثل الإرادة العامة التي هي بصدد القضاء. وهذا الفعل هو ما أسميه قانونا." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 120)، ومن ثمة فالقانون لا يهتم بالأشخاص، ولا يعبأ بما قد يظهر بين الناس من طبقية، ولا ترتبط باسم ملك أو عائلة ملكية، وإن هدف القوانين يكون دائما عاما، وأن القانون ينظر الى الرعايا كهيئة وإلى الأفعال على أنها مجردة، ولا ينظر أبدا الى أن الانسان بوصفه فردا ولا إلى عمل خاص .حيث يقول روسو في هذا الصدد :"وعندما أقول بأن موضوع القوانين يكون عاما دائما، أعني بذلك أن القانون يعتبر الرعايا من حيث هم أجسام وينظر إلى الأفعال على أنها مجردة، ولا ينظر قط إلى إنسان ما باعتباره فردا، ولا إلى فعل من الأفعال على أنه جزئي ." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 120)

وحين يوضع القانون فإنه لا يوضع في اعتباره الأشخاص وأفعالهم الخاصة، ولكنه يعبر عن الجميع وعن الأفعال المجردة، وقد يحدد القانون حقوقا، ولكنه لا يمنحها لفرد محدد بالذات. وقد يصنف الناس طبقا لبعض الكيفيات ولكنه لا يدرجهم في طبقات متفاوتة. وقد يقيم حكومات ملكية وراثية ولكنه لا يختار ملكا. حيث يقول روسو في هذا الصدد: "على هذا النحو فإن القانون يمكنه أن يقضي بوجود امتيازات، ويمكن للقانون أن يضع المواطنين مراتب عديدة. ويمكن للقانون أن يضع المواطنين مراتب عديدة، هؤلاء أو أولئك يحق لهم كسب تلك المراتب، ويمكنه أن يقيم حكومة ملوكية وسلاسة بالوراثة. ولكن لا يمكنه أن يصطفي ملكا بعينه." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 120)

وإن القانون ما هو إلا فعل الإرادة العامة، وأن سلطة السيادة هي المعبرة عن إرادة الشعب الكلية العامة والكلية، وعلى ضوء هذه الفكرة يتضح لنا أنه لم يعد من الواجب أن نسأل عمن يحق له سن القوانين ما دام أنها أفعال صادرة عن الإرادة العامة. حيث يقول روسو في هذا الصدد :"تبين في الحال بالاعتماد على هذه الفكرة أنه لم يعد من لنا أن نسأل عمن يعود اليه حق سن القوانين، والحال أنها من أفعال الإرادة العامة." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 121).

وكون القوانين صادرة عن الإرادة العامة، فيجب على المواطنين الخضوع لها، لأنها أيضا صادرة من إرادتهم الخاصة أيضا، فيصبح الانسان هو الذي يشرع لنفسه القوانين في هذه الحالة. وإن القانون عند روسو ما هو إلا فعل الإرادة العامة وحدها، ومن هنا فإن القانون ليس له معنى غير السيادة، وإن القانون هو نتاج خالص لإرادة الشعب الكلية العامة. فليست القوانين بمعناها المحدد سوى الشروط للاتحاد المدني. والشعب الخاضع لهذه القوانين يجب أن يكون واضعها، إذ أن تنظيم شروط المجتمع لا يعني إلا أولئك الذين يتحدون ويتعاقدون. حيث يقول روسو في هذا الصدد : "ليست القوانين بالمعنى الحقيقي إلا شروط الاجتماع المدني. ويجب على الشعب المذعن للقوانين، أن يكون هو صاحبها الذي سنها." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 122)

ميز روسو بوضوح دقيق وكامل بين الدول أو السيادة وبين الحكومة، فبينما تعني الدولة المجتمع ككل، الذي اتفق الناس على إقامته في العقد الاجتماعي، والذي يتبدى لنا في صورة الإرادة العامة، نجد أن الحكومة تشير إلى ذلك الشخص أو تلك الهيئة عينها المجتمع لتنفيذ إرادة السيادة.

– فالإرادة العامة تكون دائما سديدة ولكن الحكم الذي يوجهها لا يكون دائما مستنيرا. لذلك يجب العمل دائما على أن ترى الأمور على حقيقتها، وأحيانا كما يجب أن تبدوا لها، وإرشادها الى السبيل السوي الذي تسعى إليه وحمايتها من إغراءات الإرادة الخاصة. حيث يقول روسو في هذا الصدد :" ألا أن الإرادة العامة لدائما على صراط مستقيم، ولكن ملكة الحكم التي تدلها وتوجهها ليست دائما نيرة. لزم إذن أن نجعلها تتبين

الموضوعات كما هي في الأعيان، بل وأحيانا كما يجب أن تبدوا لها في الظاهر، أن نهديها إلى سبيل الخير الذي تبحث عنه." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 123).

ولا يوجد إلا عقد واحد وميثاق وحيد هو ميثاق الجميع مع الجميع، واستسلام الإرادة الفردية كلها لإرادة عامة واحدة، والقانون هو التعبير عن هذه الإرادة العامة، ولا سيادة إلا سيادتها، على شرط أن تنتج عنها قوانين صالحة تستهدف المصلحة العامة والخير العام، ومصلحة جميع المواطنين، وألا تعارض هذه القوانين قوانين الطبيعة وفوائدها، ولذا يمتنع على أي قانون يضطهد المواطن بوجه من الوجوه.حيث يقول روسو في هذا الصدد:" ألا أن الأشخاص يتبينون الخير الذي عنه ينصرفون، أما العموم فيريد الذي لا يتبينه." (روسو، في العقد الاجتماعي، 2011، صفحة 123). وإن هذه الأنوار التي يمتلكها العموم فيشكل اتحاد في الفهم، هو الذي يؤدي الى هذا التضامن بين هذه الأجزاء تضامنا صحيحا والتي تشكل في النهاية قوة عظمى .

5. الخاتمة :

يرى "روسو" أنه يجب البحث عن الخلاص والحل من هذا الوضع المأساوي، الذي وصل إليه الإنسان التاريخي، ويؤكد "**روسو**" أن الخلاص لا يكمن في الرجوع إلى الحالة الطبيعية والبدائية ولا بد من وجود حل : بتصحيح الحضارة نفسها وتصحيح الحضارة معناه : – ببنائها على أسس جديدة أخرى، مغايرة على الأسس التي قامت عليها هذه الحضارة الفاسدة، وإن الحضارة الفاسدة تؤسسها القوة والإكراه. وإن هذه الحضارة الجديدة لا تؤسسها : – القوة و التضارب في المصالح لأن هذه الحضارة ثمارها سيكون الاستبداد والطغيان.وإن هذه الحضارة التي يتنبأ بها "روسو" : يؤسسها الحق والتي يبشر بها في العقد الاجتماعي : حيث تبنى الحضارة على أساس الحق، وتكون الحرية المدنية هي ثمرتها الطبيعية وينتهي المجتمع الفاسد ويتلاشى وينحل الاغتراب الذي وجد فيه الإنسان. ولأن القوة لا تؤسس الحق ولا تكسب الحق ولا يمكن أن يؤسس المجتمع المدني على القوة لأنها متغيرة فهذا الحق غير ثابت.– ولأن المجتمع السياسي الفاسد أقيم وأسس على أساس القوة. فروسو أراد أن يغير هذا المبدأ الذي تأسس عليه المجتمع السياسي (الدولة). وتأسيسها على مبدأ ثابت غير متغير والذي هو العقد الاجتماعي والذي يقوم على رضا أفراد المجتمع وترخيص للمجتمع لكي تكون لديه شرعية وإن الإرادة العامة هي التي ستسير المجتمع السياسي بعد العقد الاجتماعي.حيث كان لا بد إذا من البحث عن شكل للوحدة أو الاجتماع من شأنه أن يحمي ويقي كل شخص وأمواله، حيث شكل هذه الوحدة في المجتمع السياسي، حيث يكون فيه كل فرد قد اتحد مع الأفراد الآخرين، ويكون مع ذلك غير خاضع إلا لنفسه ويكون متمتعا بالحرية التي كان يتمتع بها من قبل.

فكأن العقد الاجتماعي هو الذي ينهي عهد الفطرة ويعمل على المجتمع. حيث تصبح السيادة والسلطة من حق المجموع ككل، لا من حق فرد واحد على حدة : – إذ ينزل كل فرد عن نفسه وعن حقوقه للمجتمع كله

حينما ينطق بالصيغة التالية : يضع كل منا شخصه وجميع قوته وضعا مشتركا تحت السلطة العليا للإرادة العامة. ونستقبل بصفتنا الجماعية كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل.

وتتحقق العدالة والمساواة في ظل العقد لاجتماعي، لأن الأفراد بردهم أنفسهم وكل حقوقهم إلى المجتمع، يعودون إلى نقطة البداية فتتحقق المساواة بينهم. كما أن اتحادهم يكون كاملا بالإطلاق لا يسمح بأية أفضلية لأي فرد. وهكذا تتحقق المساواة التامة كما تتحقق الحرية، لأن "روسو" يرى أنه لما كان كل شخص يضع نفسه للجميع، فإنه من ثمة لا يضع نفسه لأي شخص آخر : – أي أنه يستحيل أن يضع الإنسان حريته تحت تصرف شخص أو فرد أو ملك أو سلطان، والنتيجة هي حصوله على الحرية العامة فثمة نرى إذا : – بين أن يتقيد الإنسان بإنسان آخر، وبين أن يتقيد بالكل الذي هو جزء منه. ويرى "روسو" أنه ليس ثمة تعاقد أو تعهد أيا كان يبيح أن يسرق إنسان إنسانا آخر، ولكن ثمة حاجة انبثقت من ضرورة تعاون الناس في سبيل مقاومة قوى الطبيعة، ودفع الناس إلى تعاقد أولي لا يرتكز إلى القوة هو العقد الاجتماعي. والذي يهدف إلى تكوين نوع من المشاركة يحمي بكل قوى المشتركين فيه مجتمعه : – شخص وثروة كل عضو، ويذود عنهما على وجه يمكن كل فرد رغم اتحاده مع سائر الأفراد، أن يظل فيه حرا كما كان : لا يطيع إلا نفسه : – ويؤلف في الوقت ذاته جزء لا يتجزأ من المجموع، ولا يوجد إلا عقد واحد وميثاق وحيد : هو ميثاق الجميع مع الجميع، واستلام للإرادة الفردية كلها لإرادة عامة واحدة، والقانون هو التعبير عن هذه الإرادة العامة، ولا سيادة إلا سيادتها على شرط أن تنتج قوانين صالحة تستهدف المصلحة العامة. ومصلحة جميع المواطنين، وألا تعارض هذه القوانين قوانين الطبيعة وفوائدها. ولذا يمتنع على أي قانون أن يضطهد المواطن بوجه من الوجوه.

وإن الإرادة العامة: هي إرادة الأفراد في جملتهم، وهي ليست مجموع إرادات الأفراد ولكنها روح عامة تعبر عن الصالح العام، وهي وحدها مصدر القانون ولها السلطة المطلقة دون وجود أي واسطة أو ممثلين. لأن علاقة الأفراد بالدولة يجب أن تكون مباشرة. ولكن السلطان الذي يمارس السلطة العامة له حدود، ولا يجب أن يتعداها، لأن كل فرد عندما يتنازل للهيئة الاجتماعية عن حريته وماله من حقوق، إنما كان يهدف لتوجيه كل ذلك للصالح العام الذي يعد صالحه هو في نفس الوقت.

وعلى ذلك فالهيئة الاجتماعية يجب إذن أن توجه سلطاتها إلى كل ما هو في مصلحة الشعب. وكل ما يتماشى مع نصوص العقد الاجتماعي. من ثمة فالسلطان لا يستطيع مثلا أن : – يكسر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وكذلك لا يمكن الاعتداء على الحريات أو تقييدها بسبب ما ليس له علاقة بالصالح

العام. وعندما يقوم بذلك فإنه لا يعبر عن الإرادة العامة. وإن الإرادة العامة الكلية: هي إرادة مستقيمة دائما. وإنها إرادة الشعب كله، والشعب لا يريد إلا المنفعة العامة. ومن خرج عن الخضوع لها أرغمه المجتمع على ذلك. ومن يرفض طاعة الإرادة العامة، فإن المجتمع كله يرغمه على الطاعة. وإن الإرادة العامة الكلية للشعب هي تعبير عن السيادة، وهي تتميز بالإضافة إلى كونها لا تباع ولا تشترى، وكونها غير قابلة للتقسيم، فإنها لا تخطيء إذ أنها معصومة من الخطأ، ولا يحد السيادة العامة إلا حد وحيد : هو الذي يرسمه العقد الاجتماعي نفسه ونعني به حقوق الفرد في التملك والحرية، والقوة العظمى والسلطة القصوى والسيادة الوحيدة هي تلك التي أوجدها العقد الاجتماعي ونسبها إلى الشعب كله ، ذلك لأن الأفراد حينما يتنازلون عن حقوقهم، فإنهم يتنازلون عنها للمجتمع كله، وليس لفرد محدد أو ملك أو سلطان وهم يتنازلون عن إرادتهم الفردية ويصهرون تلك الإرادات في الإرادة الكلية العامة. ويرى "روسو" أن أساس الإرادة هي المنفعة، ومن ثمة فإرادات الأفراد ترتبط هنا بمنافعهم التي قد تتعارض فيما بينها في كثير من النقاط. أما الإرادة الكلية العامة فتوضح أن المنفعة بين الجميع واحدة، ومن هنا فهي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة لا منفعة فرد على حدة، وهذه المنفعة العامة هي التي تجعل في الإمكان قيام الدولة. ومعنى هذا أنه إذا لم تتصهر الإرادات الفردية في إرادة واحدة هي الإرادة الكلية العامة استحال أن يقوم المجتمع. فإذن الإرادة العامة تمثل السيادة، فإن أي تعبير لا يحقق المنفعة العامة، لا يكون معبرا عن الإرادة العامة، ومن ثمة يفقد صفة السيادة. ولقد ميز "روسو" بين الإرادة العامة وبين إرادة المجموع. فبينما إرادة المجموع لا تعدو أن تكون مجموع الإرادات الخاصة والفردية كأصوات الناخبين مثلا، فإننا نجد أن الإرادة العامة مشيرة إلى فكرة الوحدة العضوية. والقانون عند "روسو" ما هو إلا فعل الإرادة العامة وحدها ومن هنا: – فإن القانون ليس له معنى غير السيادة. وأن أية قواعد أو أوامر صادرة عن أية سلطة أخرى غير السيادة المعبرة عن إرادة الشعب الكلية والعامة، ولا يكون لها صفة القانون كما أن أية قواعد أو أوامر تمس مصالح الشعب، وتعوض منفعته العامة لا يكون لها صفة القانون، حتى ولو كانت صادرة عن السيادة، وإن القانون نتاج خالص لإرادة الشعب الكلية والعامة.

وفي الأخير نتساءل ما هي أهمية نظرية العقد الاجتماعي في عصرنا الحالي. وما مدى تأثيرها على الفلاسفة الذين أتوا فيما بعد وفي مسار تاريخ العلم والفلسفة، وهل لها تأثير في حركة المجتمعات البشرية ، والحضارة الإنسانية عامة وفي سيرورة التاريخ . وما مدى تأثير أفكار روسو في الفكر الفلسفي والسياسي والاجتماعي في عصرنا ؟.

6.قائمة المصادر والمراجع:

1. rousseau, jean. jacques. (1963). *du contrat social.* union generale d edition. paris, France.
2. rousseau, jean. jacques. (1988). *du contrat social.* enag. alger, reghaia, algerie:.
3. rousseau, jean. jacques. (2009). *du contrat social* : lodysse. tizi ouzou, algerie.
4. rousseau, jean. jacques. (2012). *du contrat social* : enag. alger, reghaia, algerie.
5. rousseau, jean. jacques. (2014). *du contrat social* : laoudi. (c. a. ciel, Éd.) s.l.e.

6. أحمد عزالدين عبد الله . –شوقي ضيف. –مجمع اللغة العربية المصرية. (1999). معجم *القانون*. (الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، المحرر) مجمع اللغة العربية المصرية. القاهرة، مصر.
7. أ.مصطفى دحماني . أ.د.عبداللاوي عبدالله. (ديسمبر, 2017). العلمانية في نظرية العقد الاجتماعي. *الساورة للدراسات الانسانية و الاجتماعية* . (السادس)، الصفحات327-338.
8. اندري كريسون. (1988). *روسو : حياته فلسفته منتخبات* (الإصدار طبعة 4). (دار النشر عويدات، المحرر، و نبيه صقر، المترجمون) بيروت، لبنان.
9. بلال عثماني. (2018). أطراف العقد المدني : بين الحق في تحقيق المصلحة الشخصية و الالتزام بحسن النية . كلية الحقوق والعلوم السياسية .– جامعة مولود معمري تيزي وزو. تيزي وزو، الجزائر.
10. توماس هوبز. (2011). *الليفياتان :(التنين): الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة* . (دياناحبيب حرب.بشري صعب.، المترجمون): هيئة أبوظبي للثقافة والتراث .كلمة . أبوضبي، الامارات العربية المتحدة.
11. جان جاك روسو. (2011). *في أصل التفاوت بين الناس* (الإصدار دون طبعة). (العالم العربي، المحرر، و عادل زعيتر، المترجمون) اللجنة الدولية لترجمة الروائع. القاهرة، مصر.
12. جان جاك روسو. (2011). *في العقد الاجتماعي* (الإصدار الطبعة الاولى). (عبد العزيز لبيب، المترجمون). دار المعارف. بيروت، لبنان.

13. جان جاك روسو. (2017). *مقالات في العلوم والفنون .في الاقتصاد السياسي.في أصل اللغات.* (جلال الدين سعيد.محمد محجوب، المترجمون): مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع. ، بيروت، لبنان.

14. مطر أميرة حلمي. (1995). *الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس* . دار المعارف. القاهرة، مصر.

15. محمد علي عبد المعطي. (1993). *الفكر السياسي الغربي* . دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية، مصر.